أثر الحرب الأهلية الفرنسية على تطور الفكر السياسي الفرنسي (1562–1590م)

م. احمد جاسم إبراهيم الشمري م. يونس عباس نعمة الياسري

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/ جامعة بابل

The Impact of the French Civil War on the Development of the French Political Intellect (1562-1590)

Lect. Ahmad Jasim Ibraheem Lect. Yonis Abass Nia'ama.

Abstract

There was a religious reformation movement in Europe during the second half of the sixteenth century. As a result to the oppression, there was armed resistance to defend the religious beliefs for both of the conflicting sides. The Catholics, under the leadership of the pop and the kings that follows it defended their catholic beliefs. On the other side, the protestants defended their doctrine of reformation of Christianity which spread through many European countries especially France which lead to a destructive civil war for the years between (1562-1590).

المقدمة

شهد النصف الثاني من القرن السادس عشر تحولاً في مسار حركة الإصلاح الديني الأوربية، إذ بدأ تحت الضغط والاضطهاد والرفض اللجوء إلى خيار استخدام المقاومة المسلحة للدفاع عن المعتقدات الدينية لكلا الطرفين المتنازعين، فالكاثوليك بقيادة السلطة البابوية ومؤيدوها من الملوك حملت لواء الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية ومبادئها، وفي المقابل دافع البروتستانت على مختلف طوائفهم ومفكريهم عن المبادئ الإصلاحية في الدين المسيحي التي انتشرت في العديد من مناطق أوربا ومنها فرنسا، التي تطورت فيها الاختلافات العقائدية إلى خلافات ومن ثم إلى حرب أهلية للمدة (1562–1590) ذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين من كلا الطرفين.

تأتي أهمية المدة قيد البحث، كونها المرحلة الأولى التي بدأ فيها الفكر السياسي الحديث في تداول مفاهيم فكرية سياسية جديدة والبحث في مواضيع كانت محرمة ومرفوضة سابقاً من قبيل إمكانية المعارضة المسلحة للسلطة الحاكمة، إذ كانت هذه المعارضة محرمة حسب ما يدعي المفكرون الدينيون طبقاً للكتب المقدسة ووصايا الرسل والقديسين، وبدا المفكرون بالوقوف بوجه نظرية الحق الإلهي التي كانت المرتكز الأساس التي قامت عليه الملكية في تبني حكمها المطلق، ومع أن سمة الفكر السياسي الفرنسي الذي طبع القرن السادس عشر تمثل بالمعارضة للسلطة الحاكمة إلا أن الدفاع عن السلطة الملكية وما سمي بالسلطة المطلقة التي يجب ان تتمثل فيها، برز واضحاً في الفكر السياسي لجان بودان والذي عد من أهم المفكرين في القرن السادس عشر.

قسم البحث إلى مبحثين، الأول تناول الأفكار السياسية البروتستانتية المعارضة للسلطة الحاكمة وقسم إلى عدة مواضيع أولها موقف المفكرون السياسيون البروتستانت من السلطة الحاكمة عشية الحرب الأهلية والخيارات التي كانت قائمة أمامها في مواجهة السلطة الحاكمة دون المساس بالأسس التي قامت عليها المملكة الفرنسية، وتناول الموضوع الثاني أهم الأحداث التي جرت في الحرب الأهلية الفرنسية للمدة(1562–1590) ومدى أنعاكسها في تحفيز المفكرين السياسيين بالخوض في مواضيع جديدة في الفكر، كما عالج الموضوع الثالث الأفكار السياسية التي رافقت الحرب الأهلية في مرحلتها الأولى(1562–1572)، والتي لم تصل إلى حد المطالبة بالمعارضة المسلحة ضد الحكومة واهم المفكرون السياسيون في هذه المرحلة، في الوقت الذي ناقش الموضوع الرابع الأفكار السياسية بعد حادثة سان بارتولومو سنة 1572، إذ كان نتيجة القتل والإقصاء التحول في مسار الفكر السياسي الفرنسي البروتستانتي إلى البحث عن المسوغات التي يمكن أن تبرر المعارضة المسلحة.

تناول المبحث الثاني الفكر السياسي لجان بودان والذي تبلور في كتابه ستة كتب عن الجمهورية، وقد تطرق الموضوع الأول على مفهوم السيادة عند بودان وأهمية الأسرة في بناء المجتمع والدولة، فيما تعرض الموضوع الثاني القيود على السيادة في فكر بودان، فيما ناقش الموضوع الثالث الطريق الأفضل للحكم حسب بودان، وركز الموضوع الأخير على أهمية المبادئ الدينية في بناء الدولة عند بودان وفكرة التسامح الديني.

المبحث الأول: الأفكار السياسية البروتستانتية المعارضة للسلطة الحاكمة

أولاً: الفكر السياسي في فرنسا عشية الحرب الأهلية الفرنسية.

اعتمدت حركة الإصلاح الديني التي شهدتها أوربا عموماً وفرنسا بصورة خاصة في القرن السادس عشر على الأفكار الدينية التي قدمها عدد من المفكرين لاسيما مارتن لوثر[1] Martin Luther وجون كالفن[2] John Calvin، إذ بعد أن كثر الاضطهاد ضد الموالين لهذه الحركات وتمسك المفكرون لمدة طويلة بالحراك السلمي وتعرض الحركات لخطر القضاء عليها، كثر الحديث بين أتباع الحركات حول أحقية التصدي لمعارضيهم بقوة السلاح، وكان على المفكرين الدينين السياسيين الإجابة على التساؤلات التي تتصل بحق المقاومة ورفع السلاح بوجه الحاكم الظالم، أم الاكتفاء بالمقاومة السلبية وعدم الذهاب باتجاه المقاومة المسلحة لمالها من ضرر على السلم الأهلي ومخالفة القوانين المدنية [3].

حاول كلا الطرفين المؤيد والمعارض للسلطة الحاكمة الاحتجاج بالكتب الدينية المقدسة لإثبات شرعية وصحة أفكاره، وكانت القضية الجوهرية محل الخلاف توقف عندها معظم المفكرون السياسيون هي الموقف من أصل وشرعية السلطة الحاكمة و ماجاء عن القديس بولس في الكتاب المقدس في رسالته إلى أهل روما، " ان السلطة الكاملة هي من قضاء الله وأمره ولا وجود للسلطات سوى تلك التي قضى الله بوجودها لان جميع الأمراء هم وكلاء الله وهم ممثلو الله كلياً"[4]، ومن المعروف أن لوثر ذهب حتى وفاته سنة 1543م باتجاه التأكيد على عدم مشروعية الخروج ضد السلطة الحاكمة في البلاد، ونجد أن حركة الإصلاح الديني الفرنسية اعتمدت بشكل أساس على أفكار كالفن وتلامذته، لاسيما بعد أن تبنى المجمع الكنسي البروتستانتي المنعقد في باريس في آيار سنة 1559أفكار كالفن وأجاز الاعتقاد بها [5].

عرف عن كالفن التزامه برفض فكرة المقاومة المسلحة في الطبعة الأولى لكتابه المؤسسة المسيحية[6] ولكن مع تغير الأحداث وأخذها منحاً خطيراً يمكن ان يقضي على حركة الإصلاح الديني في فرنسا، نجده يدخل تعديلات ذات أهمية

---

(1) مارتن لوثر (1483-1546): راهب ألماني وأسقف كاثوليكي وأستاذ علم اللاهوت في جامعة وتنبرج، ابرز زعماء حركة الإصلاح الديني ومؤسس المذهب البروتستانتي اللوثري، ولد في مدينة ايزل الألمانية، ودرس اللاهوت والإنسانيات في جامعة ايرفرت والتي تخرج منها سنة 1505، تمحورت حركته المعارضة للكنيسة الكاثوليكية، إنكاره على رجال الكنيسة دورهم كوسطاء بين الإنسان المسيحي وربه، وانه يمكن للفرد المسيحي ان ينال المغفرة عن طريق الإيمان بالله دون توسط الكنيسة، ترجم الإنجيل الى الألمانية سنة 1532، أخذ على لوثر عدم تأييده للثورة ضد الحاكم لاسيما عند حركة الفلاحين في المانيا التي لم يؤيدها لوثر وراح ضحيتها آلاف الفلاحين سنة 1525للمزيد ينظر:تيوبالد سوس، لوثر، ت: حسيب نمر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981.
Michael A.Mullet, Luther, Methuen &Co,1986.

(2) جون كالفن (1509-1564) : عالم لاهوتي واحد ابرز زعماء حركة الإصلاح الديني في فرنسا، ولد كالفن في أوج الحركة الإنسانية وبداية حركة الإصلاح الديني سنة 1509 في مدينة نيون وكانت من المدن المهمة بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية والمركز الاقتصادي المهم في شمال اوربا، عد كالفن مؤسس المذهب الكالفني والذي يؤكد على عقيدة الخلاص المقدرة مسبقا، عرف بالتقشف والزهد، وكان شديد التعصب لتطبيق تعاليمه، أصبح الحاكم في مدينة جنيف منذ سنة 1541 وحتى وفاته سنة 1564للمزيد ينظر: جان كادييه، كالفن، ت: حسيب نمر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981.

(3) J.W.Alien, English Political Thought 1603-1640,London ,First published , 1938, Vol 1,p302.

(4) عد نص ما ذكره القديس بولس في رسالته الى اهل روما حجر الأساس لنظرية الحق الإلهي ومدار الاحتجاج الدائم لمؤيدي السلطة الحاكمة وذكر(يجب على كل واحد أن يخضع للسلطات الحاكمة، لان كل سلطة هي باذن الله فالسلطات الموجودة الآن، الله هو الذي عينها، أذن من يقاوم السلطة يقاوم تدبير الله، والذين يقاومون تدبير الله، والذين يقاومون يجلبون على أنفسهم العقاب، فالحكام لا يخوفون من يعمل الخير وانما من يعمل الشر، هل تريد ان لا تخاف من الشخص الذي في مركز السلطة، أذن اعمل الخير فيرضى عنك، لا انه يخدم الله لمصلحتك اما ان كنت تعمل الشر فخف منه، لأنه يحمل السيف وعنده السلطة لاستعماله، فهو خادم الله ليجازي ويعاقب من يعمل الشر، اذن يجب ان تخضع للسلطة، ليس فقط خوفاً من العقاب، بل أيضا لان ضميرك يحدثك بان هذا هو الواجب.الكتاب الشريف التوراة والمزامير وصحف الأنبياء والإنجيل الشر يف، بيروت، 2007، ص194.

(5) Op.cit.,p304

(6) عد كتاب المؤسسة المسيحية الإنجيل الثاني لأتباع البروتستانتية، ظهرت الطبعة الاولى سنة 1536وكان كراساً صغيراً يتألف من ثمانية فصول وفي سنة 1539 ظهرت الطبعة الثانية باللغة اللاتينية في سترسبورغ في سبعة عشر فصلاً، طبع باللغة الفرنسية سنة 1541وكانت هذه الطبعة المرة الاولى التي يظهر فيها كتاب لاهوتي بلغة الشعب وموجه للجميع، ثم كانت هناك ستة طبعات آخرها سنة 1560للمزيد ينظر جان كادييه، المصدر السابق، ص ص26-31.

كبيرة على أفكاره السابقة فيما يتعلق بالطاعة للسلطة القائمة، وذهب إلى وجوب عدم تعارض الطاعة للحاكم الدنيوي مع التعاليم الإلهية التي جاءت بها الكتب السماوية، وفي الطبعة التي صدرت سنة 1554أكد كالفن على أن الرعية بقدر التزامها بتعاليم الخالق فانه يمكن أن يوجد من بين رعاياه من يتحمل المسؤولية للوقوف بوجه الحاكم المستبد ومعاقبته[1] ويمكن القول أن المتتبع لأفكار كالفن يستشف من خلالها انه متوجس من القول بفكرة الخروج على الحاكم وانه اشار الى ذلك ضمنيا ومن ثم فهو يعد ممن رفضوا الفكرة بشكل ظاهري، ففي رده على سؤال أحد تلامذته سنة 1554 حول مشروعية مقاومة الحاكم الوثني من حكام الأقاليم وكبار النبلاء ؟ فكان رده حاسماً بعدم تبرير المقاومة ضد الحاكم تحت أي ظرف.

وفي السياق نفسه عد ثيودور بيزا[2] Theodore Bezaأحد المنظرين السياسيين لحركة الإصلاح الديني، طبع كراس سياسي تحت عنوان معاقبة الهراطقة من الحاكم المدني The Punishment of Heretics by the Civil Magistrate تطرق فيه إلى حالات إساءة استخدام السلطة من الحاكم المدني، وعد فشل المؤسسات الحكومية في أداء وظيفتها تخرجها عن تأدية المهمات التي كلفت بها والتي نصت عليها الكتب المقدسة بضرورة إشاعة الحكم العادل وطلب الوقوف ضد هذه السلطة، ومع ان بيزا عاد الى التأكيد على مشروعية المقاومة من حكام الأقاليم والمدن في كراس معاقبة الهراطقة، الا انه لم يكن مقنعاً في نهاية الكراس عند جوابه على التساؤل حول العمل الواجب القيام به في حالة استبداد الحاكم المدني؟ وخرج بجواب ذكر فيه "عند تعرضنا إلى الظلم من حكامنا ليس أمامنا إلا الصبر والابتعاد عن فكرة مقاومته والالتزام بما ورد عن الرسول بوجوب الخضوع للسلطة العليا"[3].

ظهر كراس سياسي آخر في سنة 1558قدمه بتر ماتير Peter Matyer تحت عنوان تعليقات على رسالة القديس بولس إلى أهل روما، وبعد أن أكد على أن السلطات العليا مفروضة من الله، ذكر ان الوصية أسيء فهمها وان القديس بولس طالب بالخضوع الى السلطة الشرعية العادلة، واعتقد ماتير وجوب تميز الوظيفة الرئيسية عن الشخص والقبول بفرضية ان الحكام معينون للقيام بواجبات محددة وعليهم الحكم وفق ما أوصى به القديس بولس، وذكر انه بمرور الوقت هناك إمكانية لتحول الحاكم الصالح الى مفسد لكونه إنساناً يتأثر بما حوله إلى الحد الذي لا يعود من المناسب الاعتقاد بان سلطته من قضاء الله، وانه في حالة الإيمان بان الذي قصده بولس رفض فكرة المقاومة والخروج على السلطة الحاكمة، ولكن هذا لا يعني انه لا يمكن الوقوف بوجه الحاكم، من حكام الأقاليم والمدن التابعة للدولة، ومن ثم فانه يمكن تحديد صلاحيات الحكام عند تعدي حدود السلطة[4].

عد الكراس السياسي الذي كتبه جون نوكس (John.Knox) تحت عنوان اللقب (Appellation) سنة 1558أول خروج قام به احد اتباع كالفن عن عقيدة المقاومة السلبية، وحاول فيه تحريض النبلاء على السلطة القائمة بالقول بفرضية ان سلطتهم مفروضة من الله كالحكام ومن واجبهم الدفاع عن الشعب ضد الطغاة، وفي الرد على القضية الجوهرية التي تطالب بطاعة الملوك سواء كانوا صالحين او مسيئين، ذكر نوكس "ان القديس بولس أكد على التميز بين وظيفة الحاكم وشخصه ومن واجب الشعب طاعة الحاكم الذي يسير وفق التعاليم الإلهية، ومن حق الرعية الخروج على الحاكم في حالة

(1) Alien ,op.cit.,p303.

(2) ثيودور بيزا (1519- 1605): رجل دين ومفكر سياسي فرنسي، كان له دور مهم في حركة الإصلاح الديني، عد من خلص اتباع كالفن وخلفه في قيادة حركة الإصلاح في جنيف حين وفاته في 27آيار 1564، كان اديبا وشاعراً وعالماً في اللاهوت، عارض فكرة السلطة المطلقة للحاكم، ساند البروتستانت الفرنسين في الحرب الاهلية وكان مقربا من كوندا الذي أرسله مبعوثاً عنه الى عدة مدن فرنسية لجمع المال للحركة وكذلك زار انكلترا وألمانيا وسويسرا بحثاً عن الدعم الخارجي للمزيد ينظر:
John.L Farthing,Theodore Beza,Dictionary of Major Biblical Interpreters,London,

(3) كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث عصر الاصلاح الديني، ت: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، 2012، ج2، ص352؛ Quoted in Christopher Morris,Political Thought in England,London,1953,p155.

(4) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص ص352-354. Quoted in Robert Kingdon,The First Expresssio of Theodore Beza Political Ideas,Geneva,1956, pp216-217.

تجاهل مسؤولياته وعمله ضد القوانين الإلهية، ومن ثم فان المهمة تقع على كاهل النبلاء وحكام الولايات للتصدي للطغاة"[1].

المسألة المهمة التي شغلت المفكرون السياسيون الجمع بين النظرية التي تدعي أن جميع الحكام معينون عن طريق القضاء الإلهي، وفكرة أن الطغاة ليسوا معينون من الله، ولم يستطع المفكرون فك رموز المعضلة في كيفية تنصيب حكام شرعيون تجب طاعتهم وهم طغاة، وبالذهاب مع فكرة ان الطغاة معينون من الله وهم مقترفون الكفر، فهل يحق التساؤل ان الله هو خالق الشر والظلم؟ ويبدوا ان اللوثريين فضلوا الصمت دون الدخول في تفاصيل القضية، وبقي الإشكال قائماً حتى سنة 1559، أذ تصدى الكالفني فرانسس هوتمانFrances Hotaman[2] إلى القضية، وذكر ان القول بان الله عين الحكام الطغاة، والقول في الوقت نفسه ان مقاومتهم قانونية، يستشف من ذلك ان الله خالق الشر والظلم في العالم، والقول بذلك افتراء على الخالق بالقول انه قبل بحكم الطغاة والإساءة إلى الشعب، وذكر أن قول القديس بولس لا سلطة إلا من الله يراد بها السلطة التي أسست على التعاليم الإلهية الحقة، والقول بما يخالف ذلك مؤداه ان الله يوافق على الاستبداد والطغيان والاضطهاد، وهذا منافي للتعاليم الإلهية ومستحيل أخلاقيا لان التعاليم الإلهية لم تأمر بقوانين توافق على أعمال الطغاة[3].

ظن هوتمان ان الرد على المفارقة المطروحة يكمن في التخلي عن الافتراض الذي وضعه اوغسطين[4] والقائل حتى لو اخطأ الحكام في القيام بما يجب عليهم، فان سلطاتهم من قضاء السماء، وذكر ان الحاكم ليس بالضرورة من قضاء الله وقدره، وان المراد من قول القديس بولس لا سلطة إلا من الله لا يراد به الاستبداد والطغيان لان الفوضى وتدمير البلاد ليس من قضاء الله، وللإجابة على التساؤل إذا لم يكن الحكام المستبدين معينين من الله فكيف صاروا حكاماً علينا ؟ واستشهد هوتمان بمملكة داود وذكر ان جميع الحكام الشرعيين جاء نتيجة اختيار قام به الله أصلاً ومن ثم أقره الشعب، كما وذكر قصة شاؤول[5] وأستشف منها ان الملك الصالح يجب ان يكون منتخباً طبقاً لإرادة الله وليس منتخباً طبقاً لعقول ورغبات الرعية الخاطئة، وأوضح أن الذي يبحث في الكتاب المقدس بدقة يمكنه معرفة أن الله قدم معياراً يستدل منه ان الحاكم من اختيار الله عندما يضع الحاكم مخافة الله وتطبيق قوانينه نصب عينيه، وأكد ان الرعية أذا وجدت نفسها مع حاكم وثني او طاغية فان ذلك لا يعني سوى أنهم ارتكبوا خطأً في اختياره وأخفقوا في تتبع العلامات والمعايير التي أكد عليها الله في الكتب المقدسة [6].

حاول كالفن ومع بداية الإرهاصات المرافقة للحرب الأهلية تعديل عقيدته في الطاعة السلبية والاتجاه إلى القبول بالنظرية الدستورية للمقاومة، إذ ظهر له كراس سياسي بعنوان قراءات حول سفر دانيال في نهاية سنة 1561، أوضح فيه ان الحكام إذا عصوا الله فليس لهم طاعة على الرعية، ونشر كراس ثاني تحت عنوان عضات حول السفر الأول لصموئيل

(1) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص352.

(2) فرانسس هوتمان (1524-1590)، رجل دين وكاتب ومحام فرنسي، احد قادة حركة الاصلاح الديني ومن الذين وقفوا بوجه الحكم المطلق، ولد في باريس ودرس المحاماة في جامعة أورليز والتي نال منها شهادة الكتوراه، درس القانون الروماني في جامعة باريس أ التحق بكالفن واصبح مستشاره سنة 1548، حاضر في جامعة جنيف سنة 1553، نال شهادة الأستاذية سنة 1556مثل الهيغونت في مفاوضاتهم مع السلطة الملكية، غادر فرنسا نهائياً بعد حادثة سنة 1572ليستقر في جنيف للمزيد ينظر:
Donld Kelley,Francois Hotman, A revolutionary Ordeal ,New yourk,1973,

(3) كوينتن سكنر، ص ص376-

(4) أوغسطين (345-430): ولد في الجزائر بعدها انتقل الى روما للدراسة فيها، ثم عاد الى الجزائر واصبح اسقفاً في مدينة لبونة لمدة 35 عاماً من اهم كتبه مدينة الله والاعترافات للمزيد ينظر: علي فهمي خشيم، الفلسفة والسلطة، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999، ص28.

(5) احتلت قصة الملك شاؤول حيزاً كبيراً من تفكير المفكرين السياسيين في العصر الحديث وأحتج بها أصحاب نظرية السيادة الشعبية ومفادها (لما كبر صموئيل في السن، عين بنيه قضاة لإسرائيل، وكان اسم ابنه البكر يوئيل والثاني ابيا، وكانا قاضيين في بئر بني سبع، ولم يسلك ابناه في طريقه، بل سعيا وراء المكسب، واخذا رشوة وحرفا القضاء، فاجتمع كل شيوخ اسرائيل وجاءوا الى صموئيل في الرامة وقالوا له: انت شخت وابناك لا يسيران في طريقك، فاقم لنا ملكاً يحكم علينا كباقي الأمم، فأستاء صموئيل لما قالوا "أعطنا ملكاً يحكم علينا ودعا الله، فقال الله له اسمع للشعب في كل ما يقولونه، فهم لم يرفضوك انت بل رفضوني انا لكي لا املك عليهم، وهم يعاملونك الآن كما عاملوني منذ أخرجتهم من مصر الى هذا اليوم، فقد تركوني وعبدوا الهة أخرى، فأسمع لهم، ولكن أنذرهم وأخبرهم بما يعمله الملك الذي يملك عليهم.....فرفض شيوخ الشعب ان يسمعوا لصموئيل وقالوا لا بل نريد ملكاً علينا لنكون كباقي الأمم فيحكم علينا ملك ويقودنا ويحارب حروبنا، الكتاب الشريف التوراة والمزامير وصحف الأنبياء والإنجيل الشريف، الكتاب الاول للنبي صموئيل، ص295.

(6) المصدر نفسه، ص377.

Homilies on the First Book of Samuel ألقاها على شكل محاضرات سنة 1562وتطرقت إلى المواعظ التسع والعشرون وإمكانية مقاومة المستبد بحسب مرجعية القانون، وذكر كالفن ان الله يمكن ان يحول الأمراء إلى طغاة في حالة معرفته أن مساوئ الرعية تجيز ذلك، واستدرك استدراكاً مفيداً بالقول (ان الحكام تم تعينهم من الله للقيام بواجبات محددة وتحقيق العدل بين أفراد الشعب، وفي حالة الإخفاق في قيادة الشعب بما يرضي الله والرعية فانه يحق للحكام الولايات والأقاليم الوقوف بوجه الحاكم الجائر وتحديد صلاحياته، ولا يحق لعموم الشعب القيام ضد الحاكم لان ذلك يؤدي إلى فوضى كبيرة يمكن أن تقوض أركان الدولة، وان واجبهم كما ذكر النبي صموئيل أن يخضعوا للنير صابرين)[1].

يبدوا انه حتى بداية الحرب الأهلية الفرنسية لا توجد نظرية دستورية وقانونية خاصة بالمقاومة مابين الكالفنين ومع كل ما ذكر عن كالفن فانه ظل متمسكاً بواجب عدم المقاومة المسلحة، ويمكن ملاحظة تردد الكثير من المفكرين من التزام وتأييد فكرة المقاومة في هذه المرحلة، وساد الاعتقاد أن حكم الطغاة أفضل من الفوضى التي يمكن أن تؤدي إلى الحروب الأهلية.

ثانياً: الحرب الأهلية الفرنسية للمدة (1562-1590)[2]

كانت فرنسا في بداية الستينات من القرن السادس عشر تقسمها الاختلافات الدينية، فالأكثرية الكاثوليكية كانت تريد القضاء على حركة الإصلاح الديني البروتستانتية والتي بعد نضال لأكثر من نصف قرن أصبح لأنصارها القوة لمواجهة الكاثوليك والمطالبة بنيل حرية الاعتقاد وممارسة العبادات[3]، في وقت كانت السلطة الحاكمة الفرنسية تعيش في ظروف حرجة، تولت خلالها كاترين دي مدتشي الحكم بالوصاية على ابنها الملك شارل التاسع Charles ix ذي العشر سنوات، وسط تنافس كبير بين العوائل المتنفذة في فرنسا لاسيما عائلة ألغيز اكبر واهم العوائل المؤيدة للكاثوليك والرافضة بشكل نهائي لمنح حرية المعتقد للبروتستانت، والتي تحالفت مع العرش الملكي والكنيسة الفرنسية واسبانيا الكاثوليكية لوقوف بوجه حركة الإصلاح الديني في فرنسا والأراضي المنخفضة، وفي الوقت نفسه نجد أن عائلة البوربون بقيادت انطوان Antwan Navarea أمير مقاطعة نافارا تبنت قيادة البروتستانت الهيغونت والتي لها صلات قوية وقرابة من العائلة المالكة، ولهذه العائلة نفوذ واسع في جنوب فرنسا، وحصل البروتستانت على دعم الأدميرال جسبارد دي كوليني Gaspard de Coligny، الذي يعد من ابرز القادة العسكريين في فرنسا ومن عائلة Montmorency[4]، ويمكن القول انه لا تخلو الاعتبارات السياسية والاقتصادية والمنافع الخاصة للقادة في الانضمام إلى جهة معينة في الصراع[5].

كان العدد التقريبي لسكان فرنسا، عشية الحرب الأهلية الفرنسية حوالي 15مليون نسمة، شكل أنصار حركة الإصلاح الديني الذين شاعت تسمية الهيغونت Huguenots[6]عليهم ما يعادل 1 مليون نسمة توزعوا على مناطق عدة أهمها الراين Rhone، واليون Loine، والبيسكي Biscay، والنورماندي Normandy، (خارطة رقم 1) وعلى الرغم من إن الحركة كانت في بداياتها ذات طابع سلمي هدفها المعلن الإصلاح الديني متبعه المنهج السلمي في طروحاتها، إلا أن سياسة الشدة والتعسف والإقصاء من السلطة الحاكمة ومن يسير على نهجها، أدى بالحركة للمطالبة بالإصلاحات السياسية[7]. وانعكس الاختلاف الديني في معظم المناطق الأوربية سلبياً على العلاقة بين الكاثوليك والبروتستانت الهيغونت في فرنسا، وادعى

(1) Mack Holt,The French Wars of Religion 1562-1626,London,pp78-79

(2) استمرت الحرب الأهلية بصورة متقطعة حتى سنة 1598والتي صدر فيها مرسوم نانت للتسامح واقتصرنا في الدراسة على المدة (1562-1590) على الفكر السياسي المرافق لهذة المدة.

(3) للمزيد عن حركة الاصلاح الديني في فرنسا ينظر، يونس عباس نعمة، حركة الاصلاح الديني في فرنسا (1515-1562)، مجلة مركز بالبل للدراسات الانسانية، مجلد 4، العدد1، ص ص175-211.

(4) عبد المجيد النعنعي، أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة1453-1848، بيروت، دار النهضة العربية، 1983، ص ص89-90.

(5) المصدر نفسه، ص ص85-86.

(6) الهيغونت: أختلف في أصل كلمة الهيغونت وذكر انها كانت مشتقة من كلمة Eidgenossen الألمانية والتي أطلقت عليهم في سويسرا، وتعني الحليف او الشريك، وتم جمعها مع اسم الزعيم الديني والسياسي Besancon Hugues المتوفى في عام 1532 وأطلق هذا الاسم على أتباع حركة الإصلاح الديني الفرنسية منذ بداية الحرب الأهلية.للمزيد ينظر:
John Acton,The Huguenots and the League ,Lecture on Modern History, New York,1906.

(7) Arthur Tilley,The French Wars of Religion,London,1919,pp17-18.

كل منهم ان مبادئه وعقيدته هي الأصح وتتبع خطوات الرسل والقديسون وهي التي يجب ان تفرض على البلاد، وأتبعت الوصية كاترين سياسة مسك العصا من الوسط وإشغال الطرفان المتخاصمان في نزاعهما بعيدا عن التعرض للتاج ومصالح العائلة المالكة، ولم يكن تساهلها مع الهيغونت يرضي الأكثرية الكاثوليكية، لاسيما بعد أن أطلقت سراح الزعيم الهيغونتي لويس كوندا والعديد من المساجين على خلفية دينية [1].

أن مرسوم نانت للتسامح الذي صدر في كانون الثاني 1562، والذي اعترف بحق ممارسة الطقوس الدينية للبروتستانت (الهيغونت) في مناطق محددة خارج اسوار المدن ضمن اطر قانونية كان مرفوضاً من الكاثوليك، لاسيما عائلة الغيز بزعامة فرانسوا دي غيز Franco De Guise وأخيه الكاردينال شارل Cardinal Charles احد زعماء الكنيسة الكاثوليكية، والمتتبع لتاريخ هذه العائلة يدرك جيداً تحكمها في المشهد السياسي وسمعتها التي جعلتها في الكثير من الأحيان تفوق سمعة وقوة السلطة الملكية، وان الخلاف في وجهات النظر تحول إلى اختلاف تغذيه دوافع دينية متعصبة ودوافع سياسية واقتصادية وصلت إلى ذروتها في آذار 1562لتتحول إلى حرب أهلية بين الكاثوليك والبروتستانت الهيغونت [2].

بدأت الحرب الأهلية الفرنسية أثر اعتداء من أتباع الزعيم الكاثوليكي فرانسوا دي غيز على جماعة من الهيغونت كانوا يقيمون قداساً في 1 آذار 1562في مبنى في مدينة فاسي، بحجة أن القداس أقيم داخل أسوار المدينة، وتبادل الطرفان القتال الذي جرح على أثره فرانسوا دي غيز، وامتد النزاع ليشمل مناطق عدة هاجم فيها الكاثوليكيين الهيغونت وأكثروا فيهم القتل رداً على جرح زعيمهم فقتلوا 74وجرحو 104من الهيغونت[3]، الأمر الذي اضطر الهيغونت إلى حمل السلاح تحت قيادة الأمير لويس كوندا والذي جمع أكثر من 1800مقاتل وفرض سيطرته على المواقع المحاذية لنهر لوبار، وامتد النزاع الى اورليزOrleans وسنسSens وتورزTours وأدعى كوندا في معرض الرد على منتقديه بان السلطة الحاكمة انتهكت مرسوم نانت، وحاولت الوصية كاترين تفادي التصعيد من خلال لقائها بكوندا والطلب منه الانسحاب ولكنه رفض[4]، وفي المقابل أعلنت السلطة الملكية إلغاء مرسوم التسامح وعدت الهيغونت خارجين عن القانون، الأمر الذي تسبب في ردت فعل غاضبة منهم تمثلت بالاعتداء على الكنائس الكاثوليكية ونهب ما فيها وتحطيم الصور والتماثيل التي في اعتقادهم تخالف تعاليم السيد المسيح، وشمل العبث والتدمير تماثيل القديسون الأوائل والأضرحة والكنائس التي لها ارث خالد ككنيسة مدينة كان التي شيدها وليم الفاتحWilliam Conquered[5].

اشتدت المعارك في مدينة دروكس Dreux لاسيما في ليلة 19كانون الأول 1562والتي أسفرت عن مقتل الزعيم البروتستانتي الأمير انطونيو نافارا واسر الأمير كوندا، واهم الأحداث التي تلت ذلك اغتيال الأمير فرانسوا دي غيز في شباط 1563 وتدخلت السلطة الملكية بعد ان أثكلت الجراح الطرفان المتقاتلان لتصدر مرسوم أمبواس Edict of Amboise في 19 آذار سنة 1563تم الإعلان فيه عن وقف القتال، اعترف من خلاله بمنح الهيغونت حق إقامة طقوسهم الدينية في قصور نبلائهم وفي ضواحي محددة خارج المدن ولم يوافق برلمان باريس على تمرير المرسوم الا بعد تدخل الوصية كاترين والملك الفرنسي في 17 آب 1563[6].

كان للتدخل الخارجي الدور المهم في استمرار الحرب الأهلية الفرنسية، إذ ساندت السلطة الملكية في اسبانيا الكاثوليك، فيما عرضت السلطة الملكية الانكليزية المساعدة على البروتستانت الهيغونت، واصطفت السلطة البابوية مع

(1) عبد الحميد بطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، بروت، دار النهضة للطباعة والنشر، بلا، ص 150-151.

2 المصدر نفسه، ص151.

(3) Knecht,R,J.Catherine de Medici,London,1998.p.311.

(4)Frieda,Leonie,Catherine de Medici,London,2005.191-192.

(5) Tilley ,op.cit.,p.22.

(6) James.B.Wood,The Kings Army,Warfare,Soldiers and Society During thr Wars of Religion in France,1562-76,Cambridg University,2002,pp.15-16.

الكاثوليك في نزاعهم ضد الهيغونت، واستعان كلا الطرفان المتخاصمان بالمرتزقة للقتال في الحرب الأهلية، وألقت الصراعات الخارجية بين الكاثوليك والبروتستانت بضلالها على المشهد الداخلي، فالتدخل الاسباني في الأراضي المنخفضة ضد البروتستانت زاد من الشكوك والريبة عند الهيغونت لاسيما بعد اللقاء الذي حدث بين الوصية كاترين وزوجة الملك الاسباني في مدينة بايونBayonne في حزيران 1567، وعلى الرغم من ان كاترين طالبت خلال اللقاء معالجة القضية الدينية ووضع حد للنزاعات الطائفية إلا أن الهيغونت أشاعوا أن اللقاء كان مخصصاً للاتفاق على آلية للقضاء على الهيغونت، لاسيما وانه أعقبه إرسال عشرة آلاف جندي من اسبانيا الى الأراضي المنخفضة، وإرسال السلطة الملكية ستة آلاف مقاتل من المرتزقة السويسريين للمساهمة في قمع البروتستانت في الأراضي المنخفضة[1].

أعتقد قادت الهيغونت إن الملك الفرنسي مسلوب القرار والإرادة ويمكن ان يعد كأسير عند عائلة آل غيز، ومن الأفضل اختطافه إلى مكان يمارس فيه سلطته بحرية، وتم اتخاذ القرار باختطاف الملك عند مرور موكبه في مدينة ميوكس Meaux في كانون الاول 1567 وأدى فشل العملية الى استئناف القتال بين الطرفين أشتد فيها القتال في معركة سنت ديزBattle of Saint–Denes، قتل فيها القائد آن دي مونتمرنسي Ian De Montmerency، وبعد مناوشات في عدت مناطق تم الاتفاق على عقد هدنة ووقع مرسوم سلام لونجيوم Peace of Longjumeu في آذار 1568منح بموجبه حق ممارسة الطقوس للهيغونت بشكل محدود وبمناطق معينة، ولكن المرسوم تم رفضه من المتطرفين الكاثوليك الذين اعتدوا على مناطق الهيغونت وقتلوا عدد منهم، وتحت ضغط المتطرفين أجبرت السلطة الملكية على إصدار مرسوم سنت مور Edict of Saint–Maur في تشرين الثاني 1568والذي منع بموجبه ممارسة الطقوس الدينية للهيغونت [2].

بدأت مرحلة جديدة من النزاع بعد أن استجمع الهيغونت قواتهم بقيادة كوندا وعززت بقوة من جنوب شرق فرنسا بقيادت باول دي موفارس Paul de Movars وساعدهم البروتستانت الألمان بقوة معززة بأربعة آلاف مرتزق بقيادة الكالفني الدوق زويرلارك Duke of Zweirlrak، فيما أسندت قيادة الكاثوليك الى الدوق أنجوDuke of Anjou وتم الاستعانة بقوات اسبانية من الولايات البابوية، وفرضت القوات الهيغونتية حصاراً على مدن بوتوPoitou وسينتوج Saintonge وأنجليماEngnleme وكوجناكCognac، وأسندت القيادة إلى الأدميرال كولنجي Admiral de Coligny لقيادة الهيغونت بعد مقتل الأمير كوندي في معركة جارناك Battle of Jarnac في 3آذار 1569، وأنتصر الهيغونت في معركة لارشوبل وفي 30تشرين الاول 1569سيطرو على مدينة تولوز وقطعوا الطريق الواصل الى جنوب فرنسا، ونتيجة لرغبة السلطة الملكية بوقف القتال تم الاتفاق على عقد سلام سنت جرمان Peace of Saint – German في 18 آب 1570 منح خلاله عدد من الامتيازات لطائفة الهيغونت[3].

وضع سلام سنت جرمان نهاية لثلاث سنوات من الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت الهيغونت ولكنه لم يرضي المتشددين من الكاثوليك، لاسيما بعد أن قرب التاج الادميرال كولنجي، وأعيد ليكون عضواً في المجلس الاستشاري للملك منذ ايلول 1571، ويبدوا ان الوصية كاترين وابنها الملك رغبوا في مواصلة السلام بعد الأضرار التي أصابت الاقتصاد في البلاد، وفي هذا الوقت كان الهيغونت يسيطرون على مواقع هامة في لاروشيلولاكارتا وكوجناك ومونتريان، ولتقوية سبل السلام قررت كاترين زواج ابنتها من الأمير هنري نافارا البروتستانتي المذهب، الأمر الذي أغاض قادت الكاثوليك والبابوية وكذلك اسبانيا[4]،

بدأ توتر في العلاقة بين الهيغونت والسلطة الملكية، منذ آيار 1572 بعد ان قامت قوات من الهيغونت الفرنسيين بقيادة لويس ناسو بالمشاركة في القتال الدائر في الأراضي المنخفضة بين البروتستانت والكاثوليك، وسيطرت قوات لويس على مناطق في جنوب فرنسا بأوامر من كولنجي فاعتقد الكاثوليك المتشددين ان كولنجي وراء التوتر بين اسبانيا وفرنسا

(1) Robert.J,Knecht,The French Wars of religion1559-1598,New York,pp151-155.
(2)Ibid,p,155.
(3) Tilley,op.cit.,p.26.
(4) Lincolin,Bruce,Discourse and the Construction of Society,Oxford,1989.p93.

من خلال تدخله في دعم البروتستانت في هولندا ضد الأسبان، وانه يجب إنهاء كولنجي قبل فوات الأوان واستفحال قوة الهيغونت[1].

رفضت كاترين طموحات كولنجي أذ رأت أنها تلحق الضرر بقوة السلطة الملكية وبالعلاقة مع أسبانيا، بعد ان عرفت انه يسعى للتحالف مع البروتستانت في كل من انكلترا وهولندة، وتزايد تأثيره على الملك الشاب في مجال السياسة الداخلية والعلاقات مع اسبانيا، كل ذلك عجل بالوصية كاترين للتآمر والتخلص منه، وبالفعل تعرض كولنجي في 18 آب 1572تعرض كولنجي لمحاولة اغتيال أصيب من خلالها وبسبب اهمية كولنجي للبروتستانت وأبعاد الاتهام عن السلطة الملكية بادر الملك بزيارته واعداً بالقصاص من محاولي اغتياله، وفي ردة فعل من الهيغونت بدأ أخ كولنجي بجمع قواته خارج باريس، الأمر الذي اقلق الكاثوليك [2]، وفي مساء يوم 22آب 1572اجتمعت كاترين في قصر توليرز Tuileries Place مع مستشاريها الايطاليين للاتفاق على مخطط اغتيال قادة الهيغونت المتواجدين في باريس، وفي يوم 23آب ضغطت على الملك ليوافق على مخطط الاغتيال وبدأ التحرك في يوم 24آب بغلق بوابات باريس، ونشر الجنود داخل المدينة، وقامت مجموعة بقيادة هنري الغيز بقتل كولنجي وقطع رأسه ورميه من شباك داره، وبدأت تصفية النبلاء جميعاً وتحركت حشود غاضبة في شوارع باريس قتلت كل من يصادفها من البروتستانت، وتم احتجاز هنري نافارا وعمه الأمير كوندا وانتزع الاعتراف منهم بالقوة بالتحول إلى العقيدة الكاثوليكية وترك البروتستانتية، وفي 26 آب سوغ الملك تلك الإجراءات بأنها إجهاض مباغت للمؤامرة كانت تستهدف الأسرة الحاكمة[3].

امتد الاعتداء ليشمل الكثير من الهيغونت في باريس وعدة مدن أخرى للمدة من آب وحتى تشرين الأول 1572، إذ ذكرت إحصاءات الكاثوليك أن عدد القتلى ألفان فيما ذكر البروتستانت أن عدد قتلاهم سبعون ألفاً[4]، وذكرت روايات ان القتلى في باريس بلغ ثلاثة آلاف والمدن الأخرى أربعة آلاف وهناك من ذكر إن عدد القتلى الكلي بلغ عشرون ألفا، ومع كل ما حدث للهيغونت فان القتل والتشريد لم يزد الباقون منهم إلا تصميماً على الثبات على العقيدة واثبتوا ذلك من خلال صمودهم في لاروشيل لمدة ثمانية أشهر، الأمر الذي اضطر السلطة الملكية إلى فتح باب الحوار ومن ثم الاتفاق على توقيع صلح سنة 1573، تم بموجبه أطلاق سراح المعتقلين الهيغونت ومنحهم ممارسة طقوسهم بحسب اتفاق بولوجنا في تموز سنة 1573 في ثلاثة مدن هي لاروشيل Laroshal ومنتانبو Montanbau ونيمز Nimes وسمح للعوائل الارستقراطية إقامة طقوسهم في بيوتهم، وصادف ذلك اختيار دوق هنري أنجوس أخ الملك في 5آيار 1573ملكاً على بولندا والذي كان شديدا في مواجهة الهيغونت الأمر الذي أدى إلى تهدئة الأوضاع مع الهيغونت[5].

أستغل الهيغونت الخلاف بين الملك شارل التاسع وأخيه الدوق النكون Douke Alencon وأبدو مساعدتهم للدوق، وقاموا بتمرد في مناطق النورماندي لاسيما في الراين، وصادف موت الملك شارل التاسع في آيار 1574 الأمر الذي تطلب استدعاء هنري أنجوس من بولندة ليكون حاكما على فرنسا باسم هنري الثالث وقد واجه محاولة تمرد للاستقلال قادها دامفل مونتمورنسي Damvill Montmorency في اقليم ميدي Midi في تشرين الثاني 1574 والتي أعلن فيها نفسه حاكما لإقليم الجنوب [6]وعلى الرغم من عدم القضاء على هذه الحركة الانفصالية، توج في تلك الاثناء هنري الثالث ملكاً في 5 شباط 1575، وفتح باب التفاوض مع أخيه النكون وتم الاتفاق على هدنة لمدة سبعة أشهر ولم يكن ذلك كافياً لضمان السلام، وفي 6 آيار 1576وتحت ضغط تهديد الهيغونت، قبل التاج بشروط النكون والهيغونت المؤيدين له في مرسوم بيموليه Edict of Beamlieu الذي منح بموجبه الهيغونت ممارسة الطقوس الدينية في جميع المدن ونواحيها من

(1) Holt, Mack P. The French Wars of Religion 1562-1626,Cambridge,2005,p.81.
(2) Thomas Henry Dyer,The History of Modren Europe1453-1875.London,p286.
(3) Trevor N.Dupuy.Curt Johnson,The Harper Encyclopedia of military Biography,1995,p.326.
(4) Alastair Armstrong,France 1500-1715,2003,pp70-71.
(5) Barbara B,Diefendorf,Beneath the Cross,Catholics and Huguenots in Sixteenth Centyry, Newyork, 1991, p.3,
(6) Palm,Franklin Charles,Politiics and Religion in Sixteenth –Century France,Boston,1972,p.vi.

أي قيد يتعلق بالزمان والأشخاص باستثناء باريس[1]، وحصل البروتستانت على ثمانية مقاعد في اللونغدوغ والغيبان والدوفينيه وبرفانس، وأنشئت لاول مرة في كل برلمان اماكن مشتركة تتالف مناصفة من الكاثوليك والبروتستانت [2]

رفض الكاثوليك المتعصبين اتفاق السلام وعدوه تنازلاً من السلطة الملكية، و بدأو تأليف ما عرف بالعصبة الكاثوليكية Catholic League بقيادة هنري دي غيز في مناطق عدة من فرنسا (خارطة رقم 2) والذي تصدى للدفاع عن العقيدة الكاثوليكية وتعهد بإعادة الهيغونت الى العقيدة الحقة وسانده عدد من أمراء الأقاليم، وبعد قتال متقطع مع الهيغونت، أجبرت العصبة الكاثوليكية ملك فرنسا هنري الثالث على توقيع معاهدة برجرك Treaty of Bergerc في أيلول 1577 تبعها مرسوم بوترز Edict of Poitiers الغي بموجبه جميع الامتيازات الممنوحة للهيغونت، واستمر النزاع المتقطع حتى انتهى بمعاهدة فلكس Treaty of Fleix في تشرين الثاني 1580[3].

توتر الوضع من جديد وأعلن عن انتهاء الهدنة سنة 1584 بموت دوق النكون أخ الملك ووريثه المفترض، وبسبب أن هنري الثالث لم يكن له ذرية، وطبقاً لقانون وراثة العرش تنتقل الوراثة الى الأمير هنري نافارا الكالفني المذهب[4]، الأمر الذي ترفضه الأغلبية الكاثوليكية والبابوية التي سبق وان أصدرت بحقه حرمان كنسي في عهد البابا سكتوس الخامس Pope Sixtus Fifth، وتدخلت اسبانيا من خلال توقيع معاهدة مع العصبة الكاثوليكية بقيادة الدوق هنري غيز في 31 كانون الاول 1584 لتقديم الدعم اللازم للكاثوليك لكبح جماح الهيغونت، وأصدر الملك هنري الثالث تحت ضغط العصبة مرسوماً يقضي بالتصدي للهيغونت وإلغاء حق هنري نافارا بتولي العرش[5].

قام الملك هنري الثالث بمحاولة لتسوية الخلاف بين العصبة الكاثوليكية والهيغونت، الأمر الذي عدته من العصبة ولاسيما المتشددين الكاثوليك انحيازا إلى الهيغونت وابتعاد عن العقيدة للكاثوليكية، وتسبب موقف الملك بانحياز الباريسيين إلى جانب العصبة وتأييد قائدها هنري غيز، الأمر الذي اضطر الملك الى الهروب من باريس وتسليمها بيد العصبة الكاثوليكية، ولحفظ ماء الوجه تدخلت الوصية كاترين من خلال إعلان مرسوم الوحدة Edict of Union الذي قبل بموجبه التاج تلبية مطالب العصبة بإقصاء الهيغونت والاعتراف بالكاردينال دي بوربون وريث للعرش وان يتولى الدوق غيز قيادة الجيش[6].

أعتقد الملك هنري الثالث أن عليه التخلص من هنري غيز فدعاه إلى التفاوض في 23كانون الأول 1588في كاتو دي بلوس، وحال وصول الأخير وأخيه الكاردينال تم طعنه من احد حراس القصر حتى الموت وأصيب أخيه بجراح مات على أثرها، وفي الرد على هذا الاغتيال أعلنت العصبة الكاثوليكية خلعه عن العرش بعد ان حصلت على موافقة البابا وتم تشكيل حكومة مؤقتة في باريس بقيادة الدوق مايان Duke of Mayenneشقيق الأمير هنري غيز، وأعلن برلمان باريس تجريم الملك هنري الثالث وتحميله مسؤولية قتل هنري غيز[7].

أضطر الملك إلى الاصطفاف مع الهيغونت ضد العصبة الكاثوليكية وأثناء مشاركته في حصار باريس في تموز 1589وبينما كان متواجداً في معسكره في سينت كلود تم طعنه من راهب يدعى جاكوس كلمنت، فأستدعى الملك وهو في فراش الموت هنري نافارا واشترط عليه ان يكون كاثوليكياً ليوصي إليه بوراثة العرش فوافق الأخير وأصبح اسمه الملك هنري الرابع، وكان مسيطراً على الجنوب والغرب الفرنسي حتى نهاية 1589[8]، بينما كانت السيطرة على الشمال والشرق الفرنسي للعصبة الكاثوليكية والتي هزمت قوات الملك هنري الرابع في معركة آركوس Battle of Arques في 1أيلول

(1) Tilley,op.cit,.p31.

(2) جوزيف لوكلير، تاريخ التسامح في عصر النهضة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 650

(3) Ibid.,p.32

(4) Henry M Baird, The Huguenots and Henry of Navarre ,Vol 2,New York,1886,p96

5 Ibid,p97.

(6) Tillet,op.cit.,p36.

(7) Tilley ,op.cit.,p.38.

(8) Henry,op.cit.,p181.

1589وسيطرة على النورماندي، وفي آذار 1590 دخلت القوات الملكية إلى باريس وتم تتويج هنري نافارا ملكاً على فرنسا[1].

ثالثاً:الفكر السياسي المرافق للحرب الأهلية للمدة(1562-1572)

قدم الأمير دي كونديه زعيم المعارضة البروتستانتية الهيغونتية في بداية الحرب الأهلية منشوراً أوضح فيه الأسباب الموجبة لحمل السلاح ضد السلطة الملكية الحاكمة في فرنسا عد فيه (الوصية كاترين وابنها شارل التاسع) أسرى بيد عائلة آل غيز، وأن هدف هذه العائلة التحكم في السلطة وإدارتها حسب مصالحها، وان لجؤ الهيغونت الى حمل السلاح هدفه تحرير الملك وأمه من استبداد هذه العائلة، والواجب يحتم على الجميع حمل السلاح للمحافظة على السلطة الملكية ضد من يهدف إلى تدمير الدولة، وأكد ولاء الهيغونت الى التاج الملكي[2].

ظهرت أولى الكتابات السياسية بعنوان(نصيحة الى فرنسا المنكوبة) للكاتب سيباستيان كاستيلون Sibastien Castellion سنة 1562 دفاعاً عن حرية الاعتقاد ومحذراً من المخاطر والويلات المترتبة على الحرب ومذكراً الجميع بأنهم أبناء وطن واحد (أن من يدمرك اليوم ويزرع فيك القتل هم أولادك أنفسهم، وهم اليوم يتقاتلون ويتذابحون من دون ان تعرف الرحمة الى قوبهم سبيلا)، واعتقد كاستيلون بعدم إمكانية معالجة إصلاح الدين من خلال اللجؤ الى القتال والاستعانة بالخارج، وذكر انه ليس من حق الطرفين المختلفين إجبار الناس لإتباع معتقداتهم وطلب من الجميع ان يراجع حساباته قبل ان تدمر الحرب كل شيء وسأل الطرفان كيف تحول الاختلاف الى خلاف وبعد ان بدأ بالروح انتهى إلى الجسد؟ وتحول إلى عمليات سلب ونهب وقتل[3]، وطالب كاستيلون بإبعاد كل حل يقوم على القوة، وتحديد الديانتين وترك حرية اختيار الديانة للجميع دون إكراه وذكر ما جاء بالكتاب المقدس(كل ما أردتم أن يفعله الناس لكم فافعلوه انتم لهم)[4].

ظهرت كراسة سياسية في سنة 1563 تحت عنوان الدفاع المدني والعسكري عن الابرياء وكنيسة السيد المسيح The Civil and Military Defence of the Inoncents and the Church of Christs من دون ذكر اسم الكاتب[5]، دعا فيها الى ثورة عامة ضد السلطة الملكية الفرنسية، وتم توزيع عدد من النسخ في مدينة ليون الواقعة تحت سيطرة الهيغونت، ولكن هذه الدعوة لم تنل الرضا حتى من قادت الهيغونت الذين رفضوها وعدوها تجاوزاً على مكانة السلطة الملكية، وتم سحب جميع النسخ من التداول وحرقها، ويبدوا ان الإجراءات أريد منها القول ان الهيغونت في حركتهم المعارضة لا يستهدفون مقام الملكية في فرنسا ونجد ان مفكرو الهيغونت تجنبوا طوال المدة الأولى من الحرب الأهلية أي مواجهة مع حكومة الوصية، وكان طموحهم إيجاد تسوية تحقق لهم حرية العبادة، لاسيما وان سياسة الوصية كانت قائمة على إيجاد مخرج للأزمة يرضي الجميع دون المساس بمكانة العائلة الحاكمة[6].

كتب جان بيغا كراس سياسي سنة 1563 رفض فيه فكرة التسامح والاعتراف بحركة الاصلاح، واعتقد ان فكرة التسامح تؤدي الى الانقسام الديني الذي يؤدي الى ضعف وتدمير المملكة، وان تاريخ الدين المسيحي لم يشهد انقساماً دينياً، وتم الرد عليه بكراس سياسي لمؤلف مجهول بعنوان دفاع عن قرار الملك حول التهدئة في مملكة، تناول فيه الكاتب الاحداث التي جرت والحرب المستمرة، وخلص الى القول بان الذي يريد التهدئة والحفاظ على البلاد وتجنيبه المشاكل عليه بحسب الكاتب تقبل الاخر حتى بوجود الاختلاف في وجهات النظر.[7]

(1) Tilley., op. cit., pp98-90: Mack P. Holt,The French Wars of Religion, 1562-1611, Cambridge, 1995, p.141.

(2) J.H.Burns,The Cambridge History of Political Thought 1450-1700.Cambridge,Cambridge University Press,2006,P206.

(3) جوزيف لوكلير، المصدر السابق، مقتبس من
Ferdinand Buissio, Sebastien Castellion, Conseil a la France,Paris,1892,p.364.

(4) الكتاب المقدس، سفر طوبيا، الاصحاح 4الآية 14، انجيل متى الاصحاح 7الاية 12.

(5) الطابع العام في اغلب الكتابات السياسية لهذه المدة غياب أسماء مؤلفي الكتب ويبدوا انه ناتج من خوف الانتقام من الكاثوليك ومن السلطة الحاكمة

(6) Kindon,op.cit.,p153.

(7) جوزيف لوكلير، المصدر السابق، ص621.

حدث تطور مهم في أفكار الهيغونت بعد فشل محاولة اختطاف الملك شارل التاسع في حزيران 1567والذي اتبعه تدهور العلاقة مع الوصية لاسيما بعد الاعتقالات التي طالت قادتها، وقدم الأمير كوندا رؤية جديدة قائمة على ان دستور فرنسا الأساس تجاوز عليه الملوك بسلوكهم الخاطئ وإساؤا استخدامه، وشجع ذلك نشر كراس سياسي لكاتب مجهول تعرض فيها إلى التجاوز على الحريات في المملكة، ويمكن القول أن المفكرين الهيغونت تجاوزوا فكرة الإرادة المسلوبة للملك الفرنسي التي كانت مركزية في أفكارهم لعدة سنوات إلى البحث في القوانين والدساتير القديمة، وظهرت كراسات سياسية تناولت جواز القتال ضد الحكومة الاستبدادية، واتهمت الملك بمحاولة الإطاحة بالدستور القديم، وتناولت مفهوم العقد بين الحاكم والمحكوم وأن طاعة الرعية مشروطة بالمحافظة على الحريات العامة ورفض الاستبداد[1].

أمتاز الهيغونت في هذه المدة بتوافقهم مع الفكر السكولائي[2] الذي يستند على طابع الدولة الناشئة من تطور وجود الناس من حالة ما قبل السياسة، ومن ثم الاتفاق على أقامة الدولة والنتيجة التي تم التوافق عليها هي نظرية السيادة الشعبية، وان اهم ما واجهه الهيغونتين البحث في تطوير وسائل علمانية يمكن ان تبرر المقاومة المسلحة، وركزوا جهودهم على تقديم حجج توضح ان علاج الاستبداد يكمن في وجود مؤسسات حكومية تعمل بعيداً عن الآراء الدينية [3].

كتب مستشار الوصية ميشال دي لوبيتال الذي عرف بالتسامح وابتعد عن البلاط الملكي في حزيران 1568 الى الملك كتاباً حثه فيه على تهدئة الاوضاع في المملكة والتوفيق بين الرعية وذكره بدوره الابوي وواجبه تجاه جميع الرعايا وان عليه منح حرية الاعتقاد بشرط الولاء المدني للسلطة الملكية، وخاطب الملك انه في تسامحه لا يخسر أرضا ولا دولة ولا يخفف ضرائب ولا يرفع الأعباء والواجبات وان الذي يمكن ان يقدمه مقابل الالتزام بالولاء وحفظ النظام لا يتعدى حرية الضمير ولا أحد يمكن ان يعد ذلك تراجعا من الملك لان في ذلك حفظ لرعاياه جميعاً.[4]

رابعاً: الفكر السياسي الهيغونتي (1572-1590)

أثرت أحداث سنة 1572 وماتبعها من تصفيات جسدية للهيغونت في أماكن مختلفة من فرنسا الى التغيير في مواقف المفكرين وقادة الهيغونت ووجهت التهم للتاج باتباع سياسة التطرف واستخدام آلة القتل دون مسوغ، وقلل ذلك من فرص التسويات المطروحة أمام الهيغونت والذي جعلهم أمام خيارات صعبة فأما الخضوع أوترك فرنسا أو مواجهة آلة القتل، لاسيما بعد ان باركت البابوية عمل الملك الفرنسي الذي أرسل رأس كولنجي إلى البابا جريجوري الثالث عشر Gregory xiii، والذي منح بدوره الوسام الذهبي الى الملك الفرنسي، ثناءً على تصفيته للبروتستنات وأمر البابا بإقامة صلاة شكر لله على ذلك العمل، وعد البروتستانت ولاسيما كولنجي من المعادين للمسيحية والشاقين صفوفها التي يجب ان تتوحد باتجاه العدو العثماني[5].

كان للتطرف الديني الدور الأبرز في إذكاء الشحن الطائفي والتوجه إلى التفكير السياسي لتسويغ الأعمال التي يقوم بها كل طرف فقد شدد المتطرفون البروتستانت ان على أتباعهم تحطيم كل النصب التذكارية والتماثيل والصور التي تملأ الكنائس، وسوغوا لأتباعهم قتل الكاثوليك حتى الأطفال والنساء وقتل كل من يؤويهم او يساعدهم، وفي المقابل كان فعل الكاثوليك مماثلاً ان لم يكن اعنف في استئصال البروتستانت وإباحة قتلهم، وكان عدد من الكاثوليك المتعصبين يحملون الإنجيل الذي ترجمه العلماء البروتستانت إلى الفرنسية ويحرقونه ويرمون به الى النهر و ينادون على الهيغونت أين ربكم ليستخلصكم منا اذا كنتم أصحاب العقيدة الصحيحة ويرددون رب واحد عقيدة واحدة ملك واحد[6]، وبعد مذبحة سان بارترمولو سوغ أشهر الوعاظ الكاثوليك في باريس سيمون فيجور Simon Vigor ما قام به الملك في إعطاء الأوامر بقتل

(1) Alllen ,op.cit.,p305.
(2) السكولائية مصطلح أطلق على فلسفة القرون الوسطى المتأثرة بفكر ارسطو طاليس ومفادها ان اللاهوت اساس العلوم واهمها.
(3) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص546.
(4) جوزيف لوكلير، ص628.
(5) Fisher,h,A.l,History of Europe,London,1969,Vol1,581.
(6) Natalie Zemon Davis,The Rites of Violence,Rilgious Riot in Sixteenth Century France, London, 1973, pp346-349.

قادت البروتستانت، أذ لولا عمل الملك بحسب رأيه لسيطر الشياطين على باريس[1]، فيما نجد أن هناك كتاب مسئولين ذكروا ان نتائج هكذا أعمال تدمر أبناء البلد الواحد وتشتت الجهود التي يجب ان تجتمع ضد العدو الخارجي، وتمزق مجتمع عاش أبناءه معاً لآلاف السنين وذكر احد المفكرين بكراس مجهول الاسم ان مذبحة سان بارتولومو عقدت الخلافات الاجتماعية وبدأت تضع حواجز وعلامات بين أبناء البلد الواحد وأصبح الهيغونت مختلفين في ملابسهم وطقوسهم وأعيادهم واحتفالات الزواج التي تميزهم عن الكاثوليك[2].

تم التركيز في الكراسات السياسية على تسويغ المقاومة المسلحة تحت ظروف معينة وتم ربطها بحفظ الذات باعتبارها حق طبيعي، وأن النزاع المسلح يمكن أن يفرض تسوية تحفظ للهيغونت حقوقهم وحرياتهم العبادية، ولأول مرة طالت الكتابات شخص الملك وقدمت أفكارا لإقامة نظام فدرالي لمدن الهيغونت، وطالب احد كتاب الكراسات السياسية بقيام عصبة تضم جميع الامراء البروتستانت للعمل على مساعدة الهيغونت والمحافظة على البروتستانت في فرنسا وفي رسالة سياسية طالب كاتب مجهول إقصاء الملك والإفادة من الأحداث الماضية، وذكر ان المسيحيين لم يثوروا بوجه القيصر بسبب عدم وجود القوة الكافية للإطاحة به، وأن دستور فرنسا وجد منذ القدم لضمان الحريات وأن الملكية في العهود السابقة لاسيما في عهد اليهود كانت مقيدة بوجود الأنبياء الذين يعملون وفق الإرادة الإلهية[3].

كان على المفكرين الهيغونت بعد عام 1573ان يبحثوا في تثبيت أفكار تدافع عن حق المقاومة لطمأنت أتباعهم حول مشروعية الوقوف بوجه الحكومة القائمة وفي الوقت نفسه كان على المفكرين البحث في التاريخ الدستوري الفرنسي لإيجاد المبررات التي يمكن من خلالها إقامة معارضة تقوم على مرتكزات بعيدة عن الأفكار الدينية الموجودة والتي تؤسس لطاعة الحكومة القائمة، واهم المحاولات كانت في ظهور الكراس السياسي الغال الفرنجية Franco–Gallia للكاتب الفرنسي فرانسس هوتمان، وقامت فكرة الكراس على أن الدستور الفرنسي القديم يمكن الرجوع إليه للإفادة منه في تقيم عمل السلطة القائمة، وذكر هوتمان ان الدستور في الأصل اعتمد على السيادة الشعبية، ويمكن توظيف العديد من الأدلة التاريخية كحجج سياسية، وتطرق هوتمان إلى عدد من المحددات القانونية التي يفاد منها في كبح صلاحيات الملوك، وان على الملك ان يدرك انه مقيد بحسب التقاليد والأعراف والنظام الإقطاعي، وانه يجب عرض جميع القوانين التي يصدرها الملك على المحكمة العليا في باريس، وطالب بتفعيل دور مجلس الطبقات الذي بحسب رأيه كان يمتع بسلطات واسعة ومناقشات مهمة تتعلق بالصالح العام [4].

ظن هوتمان ان الملكية في الأصل تتسم بطابع شعبي انتخابي، وان سلطة الانتخاب كانت بداياتها بيد الشعب، وعزز رأيه بالعادات الفرنسية القديمة التي كانت من أهم مراسيمها وضع الملك المتوج على درع ومن ثم رفعه على أكتاف الآخرين، ويفهم من ذلك بحسب هوتمان ان التاج الفرنسي هبة تمثل إرادة ممثلي الشعب، وان الملوك في السابق ينصبون بقرار سلطة مجلس الطبقات دون الرجوع إلى الحق الوراثي، واته يمكن لممثلي الشعب مراقبة الحاكم، ولمجلس الطبقات استعادة السلطة العليا من الحاكم المستبد، وانه يمكنه خلع الملوك والموافقة على تتويجهم، وان مكانة مجلس الطبقات أعلى من السلطة الملكية، والملك لا يتعدى كون وظيفته خدمة الشعب وترأس اجتماعات مجلس الطبقات، ويمكن القول ان هوتمان رسخ نظرية السيادة الشعبية التي وضع من خلالها السلطة العليا بيد مجلس الطبقات في المملكة الفرنسية[5].

أخذ في معرض الرد على أفكار هوتمان تمسكه الشديد بشرعية وتاريخ مجلس الطبقات، ذلك ان مجلس الطبقات لم يشارك الملك الفرنسي بالسلطة عبر التاريخ، وانه لم يكن له الأهمية التي تجعله موازياً لسلطة الملك، وذكر في معرض اهتمام هوتمان بأحياء دور المجلس مجرد تسويغ قيام مجلس طبقات إقليم بونتيوس Pontuise ومعه عدد من مجالس

(1) Knecht, Catherine de Medici,op.cit.,p120.

(2) Lincoln, Bruce, *Discourse and the Construction of Society: Comparative Studies of Myth, Ritual, and Classification*, Oxford University Press US, 1989, Lincoln, chapter 6, pp. 89-102

(3) Allen,op.cit.,p307.

(4) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص ص 511-513.

(5) Burns ,op.cit.,pp207-2-8.

الأقاليم الأخرى بتأييد الهيغونت في أقاليمهم، وامتد تأثير أفكار هوتمان وشجع في كتابة عدة كراسات سياسية حاولت إشاعة مفهوم إن الملوك أوجدهم المجتمع لخدمة أهداف ومصالح الناس، وأبرز الكتابات تحت عنوان ريفيل ماتن دي فرانسس Reville Matin des Francais سنة 1574لمؤلف مجهول والتي أكدت أن التهاون مع السلطة الحاكمة وعدم الوقوف بوجهها من ابناء المجتمع يؤدي بتلك السلطة الى الاستبداد، وانه يجب تشكيل هيئة مسؤولة لها الحق في تقاسم السلطة مع الملك ومحاسبته حال تقصيره، وان الالتزامات بين الرعايا والحكام يجب ان تكون متبادلة وواجب الطاعة للرعية مشروطة بدور الحاكم وقيامه بواجباته، وطالب الكاتب بالثورة على الملك وإبعاده بالقوة بحجة تجاوزه على الدستور[1].

ظهر كراس سياسي آخر بعنوان حق القضاة Dudroit des Magistrats للمفكر الديني بيزا سنة 1576كانت له أهمية قي رفد حركة المقاومة للسلطة الحاكمة، وذكر بيزا في معرض حديثه ان القوانين الإلهية التي مصدرها الخالق يجب أن تطاع من الجميع حتى لو تعارضت مع القوانين المدنية، ومن ثم يمكن القول بحسب بيزا ان الرعية يمكنها الوقوف بوجه القوانين المدنية التي تعارض قوانين الرب حتى لو وصلت إلى مرحلة عصيان السلطة القائمة وتحدث بيزا عن الاستبداد مميزاً بين الطاغية الذي ينتهك السلطة والطاغية الذي يحكم شرعياً، فالطاغية المستبد إما قد ملك السلطة بصورة غير شرعية او من خلال الغزو وهذا يمكن مقاومته وحتى التآمر على اغتياله والنوع الآخر من الاستبداد الذي يمارسه الحاكم المنتخب شرعاً والذي مع مرور الوقت اصبح مستبداً[2].

قسم بيزا الرعية الى ثلاثة أصناف من حيث الدور المقاوم، فهناك العامة والحكام الأقل مرتبة الذين يقع على عاتقهم تقييد السلطة الحاكمة، وحكام الأقاليم الذين من واجبهم ان يكون لهم دور والتزام متبادل مع الملك عن طريق عقد او أتفاق متبادل ويمكن الالتزام بالعقد من خلال قسم التتويج الملكي، فإذا ما قام الملك بالتجاوز على مسؤولياته فان للحكام الحق بالتنصل عن العقد مع الملك وحمل السلاح ضده وحتى خلعه[3].

تطرق بيزا الى الكتاب المقدس والتاريخ الدستوري والقوانين القديمة وقدم ثلاثة عشر مثالاً للحكام وأستشهد بمدينة أسبارتا وأسرائيل القديمة والبرلمان الانكليزي ومجلس طبقات فرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأراد من ذلك البرهنة أن الكثير من المؤسسات القديمة لعبت دوراً جوهرياً في أيجاد الملوك وتقديم الاستشارات والاحتفاظ بحق عزل الملوك وقيادة المعارضة المسلحة، ومن ثم فانه وبحسب ما ذهب إليه بيزا يمكن أعطاء مجلس الطبقات المكانة المناسبة لمواجهة استبداد السلطة الملكية وان على حكام الأقاليم مواجهة استبداد الملك، وأعتقد بيزا ان على مجلس الطبقات النهوض بواجباته والقيام بمهامه في توجيه الحاكم الى الطريق الصحيح[4].

نشر كراس سياسي بعنوان خطاب في وسائل الحكم السليم للمؤلف اينوسان جنتيليه Innocent Gentillet سنة 1578وكان رافضاً للحكم الاستبدادي للحرب الاهلية، وذكر ان الكثير يدعي ان السلم مستحيل مالم يسمح بممارسة الديانتين بشكل علني في المملكة على الرغم من تعارضهما وابقائهما الرعايا في حالة انقسام، واكد الكاتب استحالة التوصل الى السلم بطريقة اخرى وفي الوقت نفسه انكر القول بتعارض هاتين الديانتين، وأستشهد بالاتراك الذين يقبلون المسيحين في بلادهم، وان على الفرنسين تقبل بعضهم بعضاً، واذا اقتصر الاختيار بين الحرب الاهلية المستمرة والقبول بالديانتين فان القبول افضل للجميع [5].

عد كتاب دفاع ضد الطغيان الذي نشر سنة 1579 ونسبت كتابته إلى فيليب دبلسس مورني Philippe Duplessis Morny أحد قادة حركة الإصلاح الديني الفرنسي من أهم ما كتب في الفكر السياسي المقاوم، ويبدوا ان الكتاب محاولة للجمع ما بين ما هو سياسي وديني والتوفيق بين ما جاء بالتوراة والكتب القانونية وحاول الكاتب الإجابة على أربعة أسئلة

(1) ه.سباين، ، تطور الفكر السياسي، ت: راشد البراوي، القاهرة، دار المعارف، الكتاب الثالث، د.ت، ص521.

(2) Burnes,op.cit.,p.200.
(3) Ibid.,op.cit.,p201.
(4) Ibid.,op.cit.,p202.

(5) جوزيف لوكلير، المصدر السابق، ص ص651-652.

أساسية، ركز الأول حول هل الرعايا ملزمون بطاعة الأمراء والملوك حتى في حالة كون أوامر الملوك تتعارض مع قوانين الخالق؟ وإذا ما قام ملك او أمير بعمل من شأنه إلغاء القوانين الإلهية هل يجوز الخروج عليه ومقاومته وإذا سلمنا بمبدأ المقاومة فإلى من توجه وما هي الوسائل التي يمكن إتباعها والى أي حد يمكن ان تتوقف؟ السؤال الثالث في حالة استبداد الحاكم على رعاياه، هل يحق للرعية رفع السلاح بوجهه وما هو الحق الذي تستند اليه المقاومة المسلحة؟ السؤال الرابع هل يحق قانوناً للأمراء في الدول الأخرى ان يساعدوا الرعايا الذين هم من نفس المذهب والطائفة في البلد الذي تعرض سكناه الى اضطهاد واعتداء مسلح، او يحق للأمراء إبداء المساعدات الإنسانية دون التدخل العسكري[1]. واستند مؤلف الدفاع ضد الطغيان على فكرة التعاقد المزدوج، فقد بنى فكرته على العقد الأول بين الله (من خلال تعاليمه الدينية) والملك، ويقابل ذلك عقد أبرم بين الله من جهة والملك والشعب الملتزمين بصورة مشتركة من جهة أخرى وذكر (أن طاعة الله دينياً والسهر على مجده هما مضمون الوعد الملكي) وهذا يعد قيداً على تجاوزات السلطة الملكية، أما القيد الثاني فهو من جانب الشعب والعدالة الواجبة له، ويقابله عقد ابرم بين الملك والشعب، فالملك ملزم بموجبه بأن يحكم بالعدل وفقاً للقوانين والشعب عليه الطاعة بأمانة الشخص الذي يحكمه بالعدل، وإذا لم يف الملك بالتزاماته فان للشعب كل الحق بان يحل نفسه من أي التزام، وبحسب مورني ان الله هو الحامي والمنتقم للعقد الأول إذا تم التجاوز عليه من الملك، واستدل بالكتب المقدسة التي أكدت على تحريض أنبياء بني إسرائيل على التمرد على السلطة الظالمة، وأما في حالة انتهاك العقد الثاني فان سلطة الوقوف بوجه الملك المستبد تقع على عاتق الشعب والمجالس الذي تمثله[2].

يمكن القول ان السلطة الملكية وبحسب ما ذهب إليه مورني مقيدة من جانبين، فهي لا تستطيع انتهاك قوانين الله بدون ان يفقد حق طاعة الرعية له وفقاً لكلام الرسول ان الله احق من الناس بالطاعة، والملك يعد ملزم بالقانون المدني لأنه إذا لم يحكم بواسطته فان رعاياه لن يدعوا أنفسهم يحكمون بواسطته، وذهب مورني انه لابد من العهد المزدوج، أذ يرى ان الواجب الديني من أهم أسباب الثورات، والعقد مع الله في نظرية الدفاع يعد قيداً ولو أمكن إبعاده لما تبقى من العقد السياسي بين الملك والجماعة مقرراً مبدأ كون الحاكم موجوداً من اجل الجماعة وعلى ذلك فالإلزام السياسي مقيد ومشروط، ويمكن القول ان ما جاء به صاحب الدفاع يختلف عن نظرية العقد الاجتماعي التي ظهرت في وقت متأخر، وانه لم يميز أي تباين بين النظرية التي تذهب إلى ان سلطة الملك صادرة من الله والنظرية التي ترى انها نشأت عن طريق عقد مع شعبه وهو يرى ان سلطة الملك مستمدة من الله وترك حق المنصب الملكي قائماً إلى جانب الحقوق التي استمدها ملك معين عن طريق عقد مع شعبه وان واجب طاعة أوامر الملك القانونية واجب ديني، واكد مورني على أهمية القانون وتطبيقه وعده مقدساً فبقدر طاعة الشخص للقوانين يعد طائعاً لله، والقوانين مصدرها الشعب وممثليه في المجالس، ولا يمكن تغير القوانين بدون موافقة الشعب عبر ممثليه[3].

كتب القاضي بيار دوبلوي سنة 1585 كراس سياسي بعنوان دفاع كاثوليكي ضد الدفوعات والتصريحات، أكد خلاله ان الحرب لم تكن يوماً ولا الذبح وسيلة لبلوغ الوحدة، وبحسب الكاتب ان الذي يسير بالظلام يحتاج إلى من يرشده للطريق الصحيح ومن يدعي ان همه وحدة الكنيسة فعليه ان يعمل على إعادة الذين ابتعدوا عنها، واعتقد ان استخدام الحرب كوسيلة للعلاج اسؤ من المرض نفسه[4].

ظهر كراس سياسي سنة 1588 بعنوان مصلح الدولة الفرنسية دون ذكر أسم الكاتب قدم فيه ثلاثة اسئلة، الأول هل يمكن منح الإيمان للهراطقة وحمايتهم شرعياً، والثاني هل يجب إكراه الضمائر في شأن الديانة ؟ وكيف يتصرف الحاكم تجاه المخالفين والثالث هل يمكن العيش بضمير سليم ونية صادقة مع المخالفين وبجوارهم، وخلص الكاتب انه اذا توفرت

(1) سباين، المصدر السابق، ص ص 522-523.
(2) جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، من المدينة الى الدولة القومية، ت: محمد عرب صاصيلا، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2006.
(3) سباين، المصدر السابق، ص ص526-527.
(4) جوزيف لوكلير، المصدر السابق، ص683.

الإرادة الحرة للسلطة الحاكمة ولرجال الدين يمكن ان يعيش الجميع بسلام، وشدد على ان الاضطهاد يؤدي الى الكراهية والعنف وربما إلى الالحاد، وان على الجميع ان يدرك خطورة الوضع الذي تعيش في البلاد[1].

كراس آخر نشر سنة 1590بعنوان المسالم حاول الكاتب فيه تفنيد أقوال المدعين بالفوارق الكبيرة بين الكاثوليكية والبروتسانتية، ورفض فكرة القول ان هناك ديانتين مختلفتين، لان الأصل هو واحد والمسيح واحد والجميع يقر بالثالوث المقدس وسر التعميد وسر القربان، ودعا إلى عقد مؤتمر كنسي يشارك فيه الجميع للوصول الى نقاط مشتركة تؤدي الى حل القضايا الخلافية[2]

المبحث الثاني: الفكر السياسي لجان بودان.

وجدت الأفكار السياسية التي جاء بها الهيغونت معارضة شديدة من لدن مفكر سياسي كان له الدور الأبرز في الدفاع عن مفهوم الحكم المطلق والنظام الملكي وهو المفكر جان بودان[3] Jean Bodan الذي نشر له كتاب ستة كتب في الجمهورية في سنة 1576، وعد الكتاب أول مؤلف عن علم السياسة بالعصر الحديث، إذ انصب فكر بودان على الإفادة من التفسير العلمي للظواهر السياسية وإقامة نظام سياسي قائم على المعرفة العلمية متجاوزاً التفسيرات الغيبية واللاهوتية ومحاولاً الابتعاد بفكرة السيادة عن الفكر اللاهوتي، والعمل على ترسيخ فكرة أن الملك مركز الوحدة الوطنية ويجب اعتباره فوق جميع المذاهب الدينية والأحزاب السياسية والضامن لتماسك القومية الفرنسية، حتى لو كان ذلك على حساب وحدة الدين، ومن ثم فان الكتاب دعوة إلى الوحدة وإقرار النظام اللذين يجب أن تقوم عليهما دولة ذات سيادة [4]

طالب بودان الوقوف ضد كل من يحاول النيل من السلطة القائمة ويدعي حق المقاومة للحاكم، وطالب الجميع بتأييد النظام الملكي القوي من اجل فرنسا موحدة، واعتقد بودان أن مهمة المفكرين السياسيين الوقوف بوجه الأفكار (المتطرفة) للهيغونت، وان على الجميع أن يدرك الخطر المترتب على حمل السلاح ضد الحكام، وان الكتابات الهيغونتية التي تنشر من دون صعوبات وعوائق سوف تدمر البلاد، والتحريض المستمر ضد النظام القائم، يقف وراءه أصحاب مصالح سياسية آملين تحقيق مطالبهم من خلال إشاعة الفوضى في البلاد متناسين أن الفوضى هي أسوأ من الاستبداد، وذكر بودان انه لا يمكن لأحد تحت أي ذريعة ان يقوم بمفرده أو مع جمع من الرعايا بمحاولة إسقاط النظام القائم، وان مجرد التفكير بالخروج على النظام القائم جريمة تستحق الموت، واحتج بودان على الهيغونتين بقول لوثر في معرض أجابته على الأمراء الألمان الذين سألوه حول مشروعية الخروج على سلطة الإمبراطور، فكان جوابه بالرفض وعدم المشروعية حتى بوجود الاستبداد وعدم الإيمان[5].

اتبع بودان منهجاً يربط بين الفلسفة والتأريخ وذكر ان الفلسفة تموت ويصيبها الجمود أذا لم يبعث فيها التاريخ الحياة، وان لا فائدة من التاريخ في حال اقتصار الدراسة فيه على مجموعة من الحوادث الإنسانية التي لا يضبطها العقل ولا تخضع للتعليل والتفسير، وشمل الكتاب ستة عناوين رئيسية هي تعريف الجهورية ونظرية السيادة والأنظمة والسياسة والبنى الإدارية للدولة ونظرية الأعراق والمناخات ودراسة التوازنات الاجتماعية والتطورات والثورات و تناول قضايا خاصة تمس الرقابة و النقد والأموال والعملة والأنظمة السياسية[6].

شكل نشر كتاب الجمهورية لبودان نقطة تحول مهمة في الإبداع الفكري للمعتدلين الذين عرفوا بالسياسيين والذين كان شغلهم الشاغل المحافظة على السلطة الملكية باعتبارها الضمانة الأكيدة للسلم والأمن الأهلي، وتركزت دعوتهم إلى إنقاذ ما يمكن قبل أن تدمر الحرب الأهلية الجميع، ونشر التسامح الديني، والمناشدة بالمحافظة على القومية الفرنسية حتى

(1) المصدر نفسه، ص ص690-691.
(2) المصدر نفسه، ص 679.
(3) جان بودان (1530-1596) فيلسوف وسياسي فرنسي، وأحد أعضاء مجلس طبقات، ولد في مدينة أنجو سنة 1530، درس القانون الروماني في مدينة تولوز، غادر الى باريس لممارسة مهنة المحامات، وفيها عمل في خدمة البلاط الملكي منذ سنة 1561للمزيد ينظر
(4) علي عبد المعطي محمد، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي، الاسكندرية، دار المعارف الجامعة، 1983، ص ص 212-213.
(5) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص ص470-473.
(6) صلاح علي نيوف، مدخل الى الفكر السياسي الغربي، بلا، ص ص69-70.

لو كان على حساب وحدة الدين، ورفضوا الاضطهاد الديني من الجميع، ويبدوا ان بودان كان مؤيداً إلى أفكار السياسيين[1].

أهتم بودان بشكل كبير في التركيز على أهمية الأسرة في بناء المجتمع، إذ عدها الوحدة الأساسية في بناءه، وعرف الدولة على أنها حكومة شرعية من أسر عدة، ومن ثم هي حكومة أسر، او بمعنى آخر الدولة هي الحكم القانوني لأسر كثيرة بواسطة سلطة عليا ودائمة و ان رئيس الأسرة يصبح مواطناً عندما يبدأ العمل بالتعاون مع أبناء الأسر الآخرين في المجتمع، وهذا يؤدي إلى نشؤ روابط مختلفة بين الأسر منها الدفاع المشترك والسعي وراء صيانة الأهداف المشتركة والمؤسسات المختلفة وعندما ينتظم ذلك ضمن سيادة واحدة يمكن القول بوجود أو قيام الدولة[2].

أولاً: السيادة عند بودان.

عد مفهوم السيادة[3] أهم ما تناوله بودان في فكره السياسي، أذ هي المفهوم المركزي لنظريته في بناء الدولة، وهو يعتقد أنها أهم معالم الدولة والذي يميزها عن أي تجمعات يمكن أن تدعي أنها تمثل دولة، وبنى أفكاره ان الخضوع من جانب الرعية لرأس السلطة هو الذي يجعلهم مواطنون، بغض النظر عن طوائفهم ومعتقداتهم وتقاليدهم وامتيازات البعض منهم، وأكد أن الرابطة السياسية يمكن ان تكفي لقيام الدولة، وأن كانت الجماعة السياسية منقسمة على نفسها بسبب فوارق الدين، وعرف السيادة بأنها سلطة عليا على الرعية والمواطنين لا يحد منها قانون، والمهمة الرئيسية لها هي سن القوانين بالإضافة الى قرار الحرب والسلم وعقد المعاهدات وتعين كبار الموظفين وسك العملة وفرض الضرائب، ومنح العفو وتلقي البيعة وتنظيم الأوزان والمقاييس[4]، وذكر بودان ان شكل الدولة واحد والذي يتغير هو شكل الحكم، وأناط مسؤولية السيادة في الدولة الملكية للحاكم فيما قصر دور مجالس الطبقات في تقديم الاستشارة للملك دون التزامات قانونية، وأكد ان مهمة الدولة تنحصر في امتلاك السلطة ذات السيادة، وأما الحكومة فهي الجهاز الذي تجري ممارسة هذه السلطة على يديه فعندما يوكل الملك سلطته إلى مؤسسات عدة يمكن القول أن حكمه يكون شعبياً[5].

أعتقد بودان انه لا يمكن أطلاق تسمية دولة ذات سيادة إذا لم يتوفر فيها السلطة التي توحد كل مفاصلها ومكوناتها في جسم واحد وذكر مثالاً على ذلك عارضة السفينة التي بدونها ليس هناك قيمة لجميع الأشياء المكونة للسفينة، وشبه الجمهورية بالسفينة وأن الجمهورية التي يمكن تسميتها الجماعة السياسية او الدولة، هي الحكم المستقيم والمنظم لعدة اسر وللمشتركات فيما بينها، بشرط وجود السلطة العليا، وأضاف إلى السيادة الأملاك العامة والخزينة والأسواق والقوانين والأعراف والقضاء، والقوة السيدة دائمة بدوام حياة الذي يملكها وباسمه الخاص، وفي الوقت نفسه هي مطلقة لا يقيدها الا مخالفة قانون الله والطبيعة، ويرى بودان ان الحكام لا تقيدهم مجالس ولا يخضعون لأي مؤسسة أخرى، هم الذين من حقهم سن القوانين للرعية وإلغاء ما يعتقدون انه غير صالح للرعية، وجميع القوانين متعلقة بإرادة الحكام، ولهم السلطة للوقوف بوجه الأعراف التي تتعارض مع قوانين البلاد[6].

ان الحاكم صاحب السيادة لا يحتاج الى موافقة أي مؤسسة او مجلس سواء كان اعلى منه او في مستواه او أدنى منه، أذ يرى بودان ان الحاجة الى الأعلى تعني التبعية والرجوع إلى من يساويه تعني الشراكة والأخذ بأفكار وتعليمات المجالس والرعية تعني الانتقاص من السيادة، فالبرلمانات ومجالس الطبقات التي تعد صلة الوصل بين الحاكم والرعية لها دور مهم اجتماعياً وإدارياً في البلاد، ولكن هي مقيدة بعدم الاختلاف والتطاول على صاحب السيادة [7].

(1) سباين، المصدر السابق، ص ص 549-550.
(2) المصدر نفسه، ص ص 552-553.
(3) وردت فكرت السيادة عند السوفسطائين والذين في تحيدهم من هو صاحب السيادة في الدولة قالوا بان السلطة لا تعدوا ان تكون القوة او الغلبة التي تمارس لصالح الذين استطاعوا ان يستولو عليها، وبناء عليه فان السلطة عندهم ليست في الحقيقة الا رمزاً او تعبيراً لسلطان القوي على الضعيف للمزيد ينظر فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، القاهرة، بلا، ص ص30-32.
(4) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص474-475.
(5) سبلين، المصدر السابق، ص557.
(6) جان جاك شوفاليه، المصدر السابق، ص ص286.
(7) William Ebenstein,Great Political Thinkers,New york,1960,pp349-350.

ركز بودان بشكل كبير على أهمية سن القوانين وإلغائها بالنسبة للسيد الحاكم، وتولي القيام بالحرب وإعلان السلام، وتعيين كبار الموظفين، وإصدار العفو وصك النقود واستيفاء الرسوم والضرائب، ورفض بودان فكرة تأسيس السيادة على حق الشعب، وكذلك اللجوء لنظرية الحق الإلهي الملكي، وتصور وجود نوع من الحرية سابقة لوجود الدولة، وبعد طرح أهم الأفكار التي أدت لقيام الدولة ومناقشة مصادرها التي حصرها في الأسرة او القيام نتيجة تجمع جمهرة من الناس او عن طريق هجرة قوم عن آخرين إلى مناطق سكن جديدة، فنجد ان بودان رجح عامل القوة والعنف الذي يمارسه الأقوى، دون ان يستبعد رضا الآخرين وخضوعهم عن طريق القوة، ويبدو ان بودان لم يصل الى فكرة الإلزام السياسي، ومن ثم فالسيادة عنده موجودة لأنها موجودة وهي ملازمة لطبيعة الأشياء وجزء حيوي من النظام العام وهو بنى على تصوراته نظاماً أساسه القانون الذي بدوره تغلب على العرف باعتباره تعبير عفوي عن أسلوب حياة الجماعة والقانون يمثل الدولة وحاكمها بعيدا عن إرادة الجماعة التي تصاغ بمشاركة أعضاءها[1].

تكمن اهمية فكرة السيادة عند بودان والتأصيل لها بشكل كبير، بعد ان أصبحت مفهوماً مقبولاً في القانون العام تتركز فيها السلطة الأصلية في جهاز واحد من أجهزة الدولة بحيث لا تأخذ شيئاً من الغير ولا تخضع له من خلال اي سلطة تبعية، وهي سلطة غير مسؤولة تجاه أي سلطة أخرى، ولها أن تمارس حق الإكراه لأي عضو من أعضاء المجلس السياسي، وهي سلطة تحتفظ بالكلمة الأخيرة، وترتب على وجود هذه السلطة الاستقلال التام للدولة عن الخارج وهي كفيلة بضمان الانسجام الداخلي وهدفها الأساس تأمين النظام لا الحرية[2].

ان الحداثة في طرح مفهوم السيادة عند بودان تتلخص في خمسة نقاط تكمل بعضها، تتمثل الاولى بان الملك صاحب السيادة يضع القانون وهو السلطة التشريعية وله حق منح السلطة للقضاة ويملك سلطة الحرب والسلام، واهم العلامات هي سلطة صنع القانون، وفي النقطة الثانية تأكيد بودان على السلطة التشريعية وان السيد الحاكم يجب ان يكون تجسيداً للحق وله السلطة العليا النهائية على كل الجماعات والمؤسسات والأفراد داخل المملكة، وهذه الفكرة تطورت فيما بعد الى القول بان كل نظام قانوني يجب ان يمتلك مبدأ قانوني تمتد من خلاله القواعد وتنظم وركز بودان على أهمية القانون المدني.، والنقطة الثالثة التي تعد تجديدية في الفكر السياسي القبول بمنطق السيادة بشكل كامل، وان القانون ينبع من ارادة السيد ويخضع له، وأكد على حاجة القانون المدني الى ابعاد القانون العرفي والطبيعي، ومن ثم فان السيد هو أعلى سلطة قانونية، والنقطة الرابعة تفضيله النظام الملكي لان وجود صانع قرار واحد يعد أكثر تطابق مع نظام الكون وان وجود الحاكم الواحد يعني استقراراً سياسياً، والنقطة الخامسة تمثلت بتعريف السيد بالدولة، والقول بان السيادة المطلقة دلالة مهمة على فكرة الدولة، وان السيد يضع في قبضته الكيان الكلي للسلطة الضرورية من اجل تأسيس الدولة ويجسد القانون المدني والدعامة التي تربط الكل معاً[3].

ثانياً: حدود السيادة في فكر بودان:

أدخل بودان قيوداً على الملك المطلق السيادة، وقسمها الى ثلاثة أقسام وهي قيودات القانون الطبيعي والالهي والقيود التأريخية الاساسية الواردة في التاريخ الدستوري الفرنسي وفي القوانين الاساسية المتعلقة بشكل وطبيعة الحكومة، فالقوانين الالهية تلزم الملك بالمحافظة على العهود والاتفاقات، والقوانين الالهية مقيدة للحاكم وهي فوق القوانين البشرية ويمكن عصيان الحاكم في حالة تشريعه لقوانين تعارض القوانين الالهية[4].

على الرغم من اعتبار بودان المنظر الأساس والمناصر للحكم المطلق، نجد انه حاول التوفيق بين حقوق السيادة والقوانين الإلهية والطبيعية، وحق الأسرة في الملكية الخاصة والتي لا يحق للحاكم التعدي عليها، وعارض بودان فكرة عودة

(1) Ibid,p351.

(2) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص474.

(3) أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ت: مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، بيروت، دار الجيل، ص86؛:
Julian H.Franklin,Jan Bodin and the Sixteenth-Century Revolutoin in the Methodology of Law and History, New York,1963,pp32-27.

(4) نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر، 2009، ص303.

كل الأشياء الى السيد الحاكم، وأوضح بدوره ان الحاكم لا يحق له التعدي على أملاك وحقوق رعاياه الا لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، والذي يتجاوز على الأملاك الشخصية لرعاياه لا يختلف في نظره عن اللصوص والسراق، وعلى هذا الأساس صنف الحكم الفردي الى ثلاثة أصناف، الأول هو الشرعي الملكي الذي يرجع الحاكم فيه إلى القوانين الإلهية والطبيعية ويلبي حاجات رعاياه مثل رغبته في طاعة الرعية له، والثاني هو الحكم الفردي الإقطاعي الذي يكون الحاكم السيد الأوحد للأموال والأشخاص بمقتضى حق السلاح والحرب ويماثل حكمه رب الأسرة لعبيده، والحكم الفردي الثالث هو الاستبدادي الذي يتجاوز فيه الحاكم القوانين الطبيعية ويضطهد رعاياه كما لو أنهم عبيد ويتصرف بالأموال العامة كما لو كانت أمواله الخاصة[1]، طالب بودان الحاكم ذو السيادة بالحكم المستقيم، وأكد اذا كان على الرعية ان تطيع السيد الحاكم بلا قيد او شرط، فان هناك إلزام في المقابل يقع على عاتق الحاكم بوجوب سن القوانين التي تتسق مع قوانين العدالة والعقل والقوانين الإلهية والطبيعية والتي يجب أن لا يخالفها إذا أراد أن لا يدان بحسب تعبير بودان بذنب القدح في الذات الإلهية ولكن حتى لو تجاوز الحاكم على الرعية وعلى القوانين الإلهية فليس لها الحق بالتمرد وقتل الطاغية، والمقاومة السلبية هي الوحيدة المسموح بها، وذكر بودان بعدم طاعة الحاكم المناهض للقوانين الإلهية وان على الرعية الهروب والاختباء وتجنب الضربات وتحمل الآلام والتعذيب حتى الموت وعدم الاعتداء على حياة الحاكم[2].

تمثل القوانين الدستورية الفرنسية القيد الثاني على السيد الحاكم، والتي تضمنت رفض انتهاك الملكية الخاصة وسن الضرائب بدون رضا الرعية والاخذ بالقانون الصالي Salic Lawالذي اقر عدم السماح للنسوة باعتلاء العرش، والأخذ بالتشريعات التي حضرت على الملك بيع الاملاك العامة والأراضي الملكية[3]، وأن تحرر الحاكم من القوانين الوضعية، لا يعني عدم الالتزام والوفاء بالعقود لاسيما التي يبرمها مع الرعية، و الالتزام بالعقود شرط من شروط القوانين الإلهية والطبيعية، ومن ثم فأن الأمير ليس فوق المواطن، وان طاعة الأمير ومنحه السيادة المطلقة يتوجب من خلالها التزام الطرفين المتعاقدين بالعقود وعدم خرقها من الطرفين[4]

من الأمور المهمة التي أكد بودان على وجوب الأخذ بها من الحاكم ذي السيادة هي احترام الملكية الخاصة لجميع الرعايا، والسبب في ذلك أن وحدة الأسرة عند بودان هي أصل الدولة وقد ذكر (ان تصور دولة بلا أسر يماثل تصور مدينة بلا بيوت، وانه لا شيء ممنوع دينياً من الله أكثر من نهب الآخرين من البشر وسلب ممتلكاتهم وأن الحاكم المطلق لا يحق له ان يأخذ ويعطي ممتلكات إنسان من دون قبول المالك)، وذكر ان القول الشائع كل شيء للأمير يختص في السلطة والسيادة ولا يشمل ملكية الناس وأشيائهم، يمكن القول ان احترام الملكية الخاصة أثارت قضية أخرى في موضوع السيادة، ذلك ان قضية فرض الضرائب من دون رضا الرعية تماثل مصادرة أملاك الناس، ولذلك فان بودان توقف عند هذه القضية بالقول ان الضرائب كلها تتطلب قبول الرعايا قبولاً واضحاً، ويجب تجنب فرض ضرائب جديدة، وأكد على قوله عملياً عندما تم انتخابه عضواً في مجلس الطبقات سنة 1576ووقف بوجه محاولات هنري الثالث رفع الضريبة، وفي مورد آخر ذكر انه لا شيء يسبب تدمير البلاد وكثرة الفتن والتذمر أكثر من الضرائب العالية على كاهل الرعية[5]

ثالثاً: الطريقة الأفضل في الحكم عند بودان.

ذكر بودان أنه أول من وضع القاعدة السياسية التي تميز بين الدولة والحكم، وبكلمة أخرى التي تميز بين شكل الدول محدداً بمقر السيادة وشكل الحكم الذي يحدد من خلال الأسلوب الذي تمارس به السيادة، وان إمكانية مزج أشكال الدولة الثلاثة في شكل مختلط لبناء الحكم ممكنة، فالدولة يمكن ان تأخذ شكل الحكم الفردي، وفي الوقت نفسه تحكم شعبياً في حال توزيع المناصب والوظائف والمنافع بشكل متساوي على الجميع، مع المحافظة على السيادة بيد حاكم واحد، ويمكن ان

(1) صلاح علي نيوف، المصدر السابق، ص72.
(2) جان جاك شوفاليه، المصدر السابق، ص ص29-291.
(3) أندرو فنسنت، المصدر السابق، ص88.
(4) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص488.
(5) المصدر نفسه، ص ص489-490.

يكون الاندماج بين الحكم الشعبي والحكم الفردي أفضل عند بودان من كل أشكال الحكم الأخرى، وأن الشكل الأفضل للدولة هو حكم الفرد الذي يمكن أن يوفر ركيزة رصينة حقيقية للسيادة , وشكل الحكم الأفضل يعتمد بالدرجة الأساس على الانسجام، فالحاكم يجب ان يوفق بين النبلاء وعامة الشعب وبين الأغنياء والفقراء، وذكر بودان ان على الأمير ان يوفر للنبلاء المزايا لاسيما في الأسلحة والقوانين ويناط بأبناء العامة مهن القضاء والحرب [1]، ويفضل الأغنياء في المهن التي تمجدهم، وتمنح المهن التي يمكن ان تحسن حالة الفقراء مادياً وان تكون غاية الدولة ان يعم الخير لجميع رعاياها[2].

ذكر بودان ان الطريقة الوحيدة لتصنيف أشكال الحكم يجب ان تكون على أساس عدد الأشخاص الممسكين بالسلطة، ومن ثم فانه هناك ثلاث أصناف من الدولة، الملكية والارستقراطية والديمقراطية وتكون السيادة في يد شخص واحد او مجموعة قليلة او جميع المواطنين، واعتقد بودان أن أهم ما في السيادة وضع القوانين للرعايا من غير طلب موافقتهم وانه يجب تعريف القانون الوضعي بأنه حكم الحاكم صاحب السيادة لجميع الرعايا[3].

رابعاً: أهمية الدين ومفهوم التسامح عند بودان.

ذكر بودان ان القوانين الوضعية التي يسنها صاحب السيادة يجب ان تنسجم مع العدالة الطبيعية وان القول الحاكم متحرر من جميع القوانين لا يشمل نواميس الله والطبيعة، وبحسب ما ذهب إليه بودان ان جميع الحكام عليهم الخضوع للأوامر الإلهية ومن يرفض ذلك يعد خائناً للذات المقدسة، ويترتب على ذلك أن من حق المواطن عدم طاعة أوامر الحاكم التي تتعارض مع النواميس الإلهية، وفي حال كانت أوامر الحاكم مناهضة لقوانين الإلهية وللقوانين الوضعية فيحق للرعايا الخروج ضده، واذا اقتصر الأمر على معارضة القوانين الطبيعية دون القوانين الإلهية فليس للرعية القيام بالعصيان وكذلك القضاة، ألا في حال صدور أوامر مضادة للقوانين العليا الإلهية فأن واجب الشعب وممثليه إعلان العصيان وذلك بحسب ما ذهب إليه بودان (لان تشريف الله وضرورة احترام قوانين الطبيعة يجب ان يكونا عند جميع الرعايا أعظم وأثمن من الثروة والحياة وشرف جميع أمراء العالم)[4].

اعتقد بودان ان معالجة الاوضاع الداخلية في البلاد تحتم على الملك ان ينظر الى الايجابيات والسلبيات قبل اللجوء الى استخدام العنف، ذلك ان اخطر شيء على الحاكم اظهار القوة ضد رعاياه دون ان يتمكن من حسم الخلاف لصالحه، وان على الحاكم معرفة ان الاكراه في الجانب العقائدي يؤدي الى العصيان، والملك الذي يتبع الدين الصحيح في نظر بودان يمكن ان يجمع رعاياه ويجذبهم دون اكراه وقهر، وذكر في تسويغ التسامح أمثلة عدة منها السلطان التركي الذي باعتقاده لم يكره أحدا وسمح للجميع ان يؤمن وفق ضميره، وصان أربع ديانات كانت مختلفة في مبادئها وتعاليمها وطقوسها، ودافع في مجلس الطبقات بصفته نائباً عن مقاطعة فرموندا عن ضرورة التسامح الديني مع البروتستانت ودعا إلى عقد مجمع كنسي عام لتسوية الخلافات الدينية[5]

(1) جان جاك شوفاليه، المصدر السابق، ص294

(2) أميل برهيية، تاريخ الفلسفة العصر الوسيط والنهضة، ت: جورج طرابيش، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1988، ص309.

(3) كوينتن سكنر، المصدر السابق، ص477.

(4) William Ebenstein,op.cit.,p354.

(5) جوزيف لوكلير، المصدر السابق، ص ص656-659.

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة استنتاجات من أهمها:

- أن الإشكالية الأولى التي واجهت الفكر السياسي البروتستانتي الذي كان هدفه التأسيس لمرحلة الحد والوقوف بوجه السلطة الحاكمة المؤيدة للعقيدة الكاثوليكية والرافضة لحركة الإصلاح الديني التي نادى بها لوثر وكالفن، تمثلت بمحاولة أعادت قراءة النصوص الدينية التي رفضت أي خروج ضد السلطة الحاكمة مهما كان استبدادها والتي كانت الأساس لنظرية الحق الإلهي.
- ركز المفكرون السياسيون في المرحلة الأولى من المواجهة مع السلطة الملكية الفرنسية المساندة للكاثوليكية على حالات إساءة استخدام السلطة وعدم قيام المؤسسات الحكومية بأداء واجباتها، وتم التأكيد على ان هدف الرسالات السماوية إشاعة العدل بين الناس وعدم التعرض لعقائد الآخرين.
- أثار المفكرون قضية التميز بين وظيفة الحاكم وشخصه، وان من واجب الشعب إطاعة الحاكم العادل الذي يتبع تعاليم الرسل، وان الحكام ليس بالضرورة من تنصيب الله.
- يمكن القول انه لم يكن العامل الديني وان كان الأساس في قيام الحرب الأهلية الفرنسية واستمرارها المتقطع لأكثر من أربعون عاماً، وإنما كانت الدوافع السياسية لبعض الأسر التي عولت على الحرب للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية الأثر المهم في استمرار الحرب الأهلية.
- كان للعامل الخارجي وتدخله لمساندة طرف ديني على حساب طرف آخر الدور السلبي في استمرار الحرب الأهلية وعدم الاتفاق على وقفها. وانعكس الخلاف الديني الذي تحول إلى نزاعات وحروب زاد الاحتقان والكراهية بين البروتستانت والكاثوليك.
- كان يمكن تجنب الحرب الأهلية في حال تنفيذ مطالب حركة الإصلاح الديني ولكن الإصرار على رفض المطالب أدى إلى استمرار الحرب والتي ثبت فيها البروتستانت مع كل ما تعرضوا له من قتل ومن ثم حصلوا على الاعتراف بمطالبهم في نهاية الحرب.
- حاول عدة مفكرون كتبوا كراسات سياسية دون ذكر أسمائهم، البحث في القوانين والدساتير الفرنسية القديمة وتناول مفهوم العقد السياسي بين الحاكم والمحكوم لأول مرة، والتشديد ان طاعة الرعية للحاكم مشروطة بتحقيق العدل وضمان حرية المعتقد ووجدت فكرة العقد بين الحاكم والمحكوم وطاعة الرعية في الأدبيات السياسية الفرنسية منذ سنة 1563.
- كانت مذبحة سانت بارتولومو سنة 1572نقطة مفصلية في تحول الفكر السياسي البروتستانتي إذ بدأت الكتابات الفكرية تتعرض بالنقد لشخص الملك الفرنسي واتهمته بالتميز بين مواطنيه.
- ان ما قدمه هوتمان في الغال الفرنجية، يمكن عده من المحاولات الأولى للقول بالسيادة الشعبية، وتقيد صلاحيات الملك، وتفعيل دور مجلس الطبقات الفرنسي، والقول أن وظيفة الملك خدمة الشعب.
- أشار بيزا في كراسه حق القضاة الى عدة قضايا لها أهمية كبيرة في الفكر السياسي، فالقول ان الشعب يمكنه رفض القوانين المدنية التي يصدرها الحاكم في حال تعارضها مع القوانين الإلهية تحريضاً واضحاً للخروج ضد الحاكم، ومن خلاله بحثه في الحكومات السابقة والقوانين والدساتير، حاول القول بأهمية مراقبة أفعال السلطة الحاكمة عن طريق مؤسسات الدولة الأخرى لاسيما مجلس الطبقات ومجالس الأقاليم.
- يمكن القول أن كراس مورني المعنون دفاع ضد الطغيان والحديث عن طاعة الملوك في حال تعارض قوانينهم مع القوانين الإلهية، والتساؤل عن جواز رفع السلاح بوجه الحاكم المتمرد على القوانين الإلهية، وقضية استعانت الطائفة المضطهدة دينياً بدول خارجية تشاطرها المذهب نفسه يمكن عدها أفكار سياسية جديدة في مجال الفكر

السياسي، وفكرة العقد التي جاء بها مورني متقدمة بعشرات السنين على الأفكار السياسية التي جاء بها الانكليز في منتصف القرن السابع عشر.

- أتفق المفكرون السياسيون ان جان بودان مؤلف كتاب الجمهورية من أهم المفكرين السياسيين في القرن السادس عشر وان مفهوم السيادة الذي نظر له بودان دخل في مفردات الحقوق والسياسة منذ ذلك الوقت.
- عد بودان المنظر الأبرز لمفهوم السلطة المطلقة وهو يعتقد ان الحاكم لا يحتاج الى أي مجلس تشريعي وعد الاستعانة بالمجالس البرلمانية نقصاً في سيادة الحاكم، وان تشريع القوانين وتعديلها وإلغائها من مسؤلية الحاكم وحده.
- أهتم بودان بالملكية الخاصة وعدها من الحقوق المقدسة للرعايا ورفض التجاوز عليها من الحاكم بأي حال من الأحوال.
- جمع بودان بين السلطة المطلقة التي هي بيد الحاكم صاحب السيادة والحكم الشعبي الذي يمكن ان توزع فيه المناصب والوظائف بشكل متساو بين افراد الدولة الواحدة وهذه الفكرة تعد تقدمية في القرن السادس عشر.
- أجاز بودان، بالخروج على السلطة في حال تشريع قوانين مناهضة لقوانين الإلهية، مع انه المنادي بحرمة الخروج على السلطة، ووضع احترام القوانين الإلهية من أولويات الحاكم ذو السيادة.

الملاحق

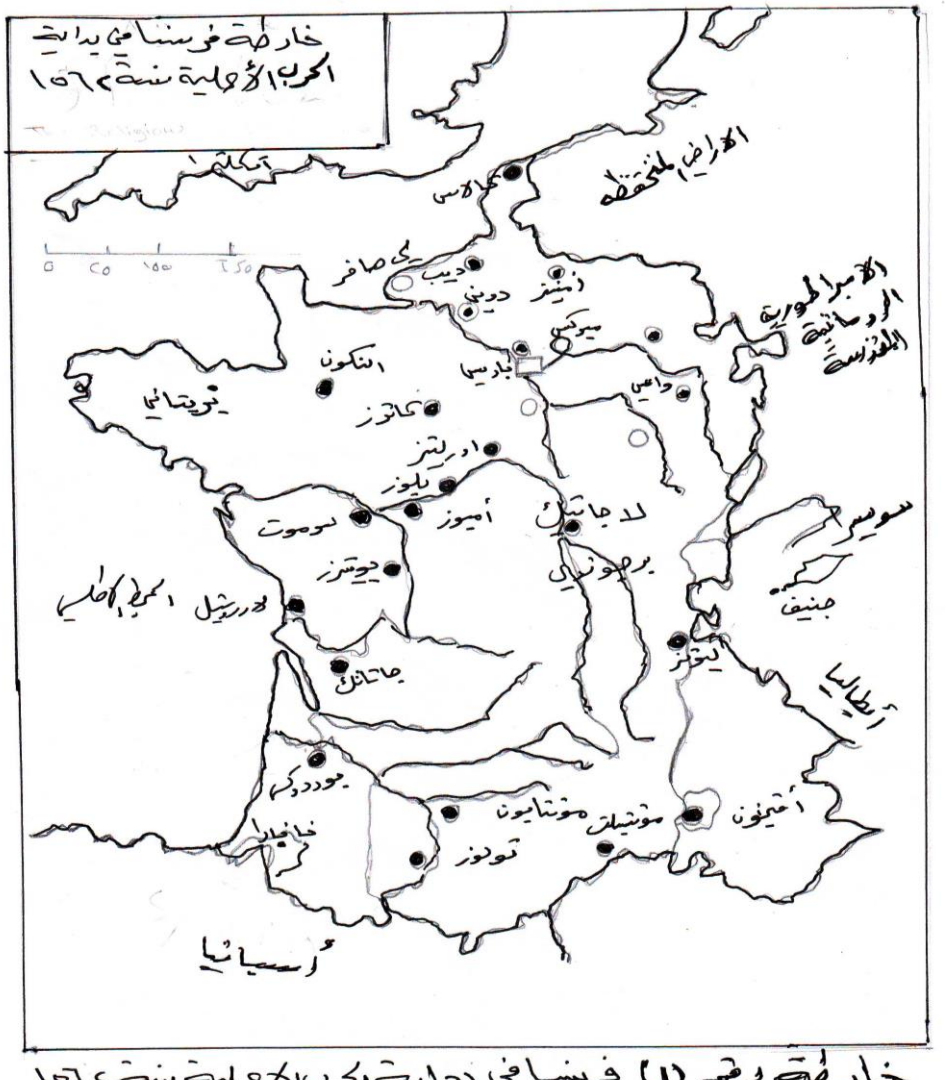

خارطة رقم (١) توضح بداية الحرب الأهلية سنة ١٥٦٢

خارطة رقم (٢) الأقسام الدينية في فرنسا خلال الحرب الدينية سنة ١٥٨٠